الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2021

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

# مذكرة بعنوان:

## واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

## دراسة حالة الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمةFINALEP

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعداد الطلبة:

- بوصوار لميس
- بوالبعير عائدة

تحت إشراف:

بوالريحان فاروق

أعضاء لجنة المناقشة

| الصفة | الاسم و اللقب | الرتبة العلمية | الجامعة الأصلية |
|---|---|---|---|
| الرئيس | د/ بوسيكي حليمة | أستاذة محاضرة | جامعة ميلة |
| المقرر | د/ بوالريحان فاروق | أستاذ محاضر | جامعة ميلة |
| الأعضاء | د/ قبايلي أمال | أستاذة محاضرة | جامعة ميلة |

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

# الشكر والعرفان

قال الرسول صلى الله عليه وسلم :

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله " صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم"

الحمد لله على احسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد ان لا اله الا الله

وحده لا شريك له تعظيما لشأنه وأن محمدا عبده ورسوله الداعي الى رضوانه

صلى الله عليه وعلى اله وصحبه واتباعه وسلم .

بعـد الشكر لله سبحانــه وتعالى على توفيه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم

بجزيل الشكر الى من يشرفني بإشرافه على مذكرتي الاستاذ " فاروق بوالريحان" الذي ساهم

بشكل كبير في اتمام واستكمال هذا العمل، كما اتوجه بخالص شكري وتقديري الى كل

من ساعدنا من قريب أو بعيد على انجاز واتمام هذا العمل .

الى كافة اساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل

صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ".

# إهداء

الحمد لله كفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى والحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية، مذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح وبفضله تعالى مهداة

الى من وضع المولى سبحانها وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز

أمي حبيبتي أطال الله عمرها.

الى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير وأعظم رجل في الكون الذي لم يبخل علي بشيء وسعى من أجل راحتي ونجاحي أبي العزيز أطال الله عمره.

إلى أخواتي من كان لهم بالغ الاثر في كثير من العقبات والصعاب حبيباتي

"لبنى، نسيمة، كريمة، منى"

وابناءهم الكتاكيت

"أدم، سجى، محمد أمين، أمينة، شيماء، تسنيم، أمير، هبة"

الى اخي وسندي في الحياة "اشرف"

الى عماتي وأعمامي

الى زوجة عمي الغالية " كريمة "

الى اعز واغلى صديقة على قلبي غاليتي "سليمة"

الى حبيباتي وصديقاتي «لميس، مروة، كريمة، سهام، نضيرة"

الى كافة زملاء الدفعة 2021

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

"عـــائـــدة"

# إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

نبيينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الحمد لله الذي وفقني في اتمام هذه المذكرة التي تلخص كل المجهودات والصعوبات

التي حملتها مسيرتي الدراسية في طياتها

أهدي تخرجي ونجاحي وفرحتي إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها

إلى من تحت قدميها الجنة، إلى من كانت سندي في الشدائد، إلى

أروع امرأة في الوجود "أمي" أعز ملاك على القلب والعين

إلى من علمني أن الدنيا كفاح، وفي الحياة به اقتديت، الى من احترقت شموعه

لينير لنا درب النجاح إلى مدرستي الاولى في الحياة، الى أعظم

رجل في الكون "أبي" الغالي على قلبي اطال الله في عمره

الى من يذكرهم القلب قبل أن يكتب القلم، الى من قاسموني مر الحياة وحلوها

اخوتي "رأفت وسراج".

إلى أختي "إيناس" وعمتي "نادية" أطال الله عمرها.

الى كل عائلتي الكريمة صغيرا وكبيرا.

الى أحسن من جمعني به القدر "زوجي".

الى صديقاتي حبيباتي "عائدة، مروة، كريمة وسوسن".

الى كل هؤلاء أهدي عملي.

"لـــميـــس"

# ملخص

سعت الجزائر في الآونة الأخيرة الى الاهتمام بدعم الشباب الباحث على العمل في اطار المؤسسات الناشئة "واشراكهم في مسار التنمية الاقتصادية كونها أحد البدائل التي يمكن للاقتصاد الوطني الارتكاز عليها .

حيث اهتمت هذه الدراسة بالبحث في واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، مع الاشارة الى حالة الشركة المالية الجزائرية الاوروبية للمساهمة FINALEP حيث تم معالجة اشكالية الدراسة من خلال ثلاث فصول فصلين نظريين والثالث تطبيقي، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للمؤسسات الناشئة، فيما يخص الفصل الثاني الاليات المستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة بينما خصص الفصل الثالث لدراسة حالة الشركة المالية الجزائرية الأوربية للمساهمة FINALEP وقد تمت مناقشة الفرضيات حيث تم اثبات كل الفرضيات، وتم التوصل الى عدة نتائج نذكر منها : هناك جهود مبذولة في سبيل دعم وترقية المؤسسات الناشئة للنهوض بالاقتصاد الوطني، لكن هذه المؤسسات لا تزال طور الانشاء وأن هناك القليل من الدراسات التي تناولت هذه القضية على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و أغلب المشكلات التي تواجهها هي مشكلة الحصول على التمويل، حيث أن احتياجات المؤسسة تختلف باختلاف المرحلة التي تمر بها، وأن التمويل الذاتي لا يكفي لأغراض التمويل لذا وجب عليها اللجوء الى التمويل غير ذاتي الذي يقوم بالأساس على القروض البنكية، كما توصلنا الى أن شركة FINALEP من أهم الشركات التي تدعم وتمول المؤسسات الناشئة، تتمثل أهم توصية جاءت بها الدراسة في الاهتمام بالمؤسسات الناشئة وتقديم التمويل لها في مرحلة ما قبل الانشاء ومرحلة الانشاء، باعتبار التمويل أكبر عائق يواجه المؤسسات الناشئة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، التمويل، شركة FINALEP .

## ABSTRACT

Algeria has recently sought to pay attention to supporting young researchers to work within the framework of emerging institutions, and to involve them in the course of economic development, as it is one of the alternatives on which the national economy can rely.

Where this study was concerned with researching the reality of emerging institutions in Algeria, with reference to the case of the Algerian-European Financial Shareholding Company FINALEP, where the problematic of the study was addressed through three chapters, two theoretical and the third applied, where the first chapter dealt with the theoretical framework for emerging institutions, with regard to the second chapter Financing emerging institutions and the most important modern methods, while the third chapter was devoted to a case study of the Algerian-European financial company FINALEP. The hypotheses were discussed, as all hypotheses were proven, and several results were reached, including: There are efforts made to support and upgrade emerging institutions to advance the national economy, but These institutions are still in the process of being established and that there are few studies that dealt with this issue unlike small and medium enterprises, and most of the problems they face are the problem of obtaining financing, as the needs of the institution differ according to the stage it is going through, as self-financing is not sufficient for the purposes of Funding, so it had to resort to non-self-financing, which is based mainly on bank loans, and we also found that FINALEP is one of the most important For companies that support and fund start-ups.

**Keywords: emerging institutions, finance, FINALEP company.**

# فهرس المحتويات


| فهرس المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة** | أ |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة.** | 26-4 |
| **المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة.** | 6 |
| المطلب الاول: تعريف المؤسسات الناشئة ودورة حياتها. | 6 |
| المطلب الثاني: مميزات و خصائص المؤسسات الناشئة. | 8 |
| المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة وخطوات انشائها. | 9 |
| المطلب الرابع: سبل نجاح المؤسسات الناشئة وأسباب فشلها. | 12 |
| **المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.** | 15 |
| المطلب الاول: القانون التأسيسي للمؤسسات الناشئة في الجزائر. | 15 |
| المطلب الثاني: دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر. | 16 |
| المطلب الثالث: هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر. | 20 |
| المطلب الرابع: تعثر المؤسسات الناشئة في الجزائر | 22 |
| **الفصل الثاني: آليات مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة** | 47-28 |
| **المبحث الاول: عموميات حول التمويل.** | 29 |
| المطلب الاول: تعريف التمويل. | 29 |
| المطلب الثاني: أهمية التمويل وأشكاله. | 29 |
| المطلب الثالث: وظائف وأنواع التمويل. | 30 |
| المطلب الرابع: مصادر التمويل. | 33 |
| **المبحث الثاني: واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.** | 37 |
| المطلب الاول: أهداف و خصائص تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر. | 37 |
| المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر. | 39 |
| المطلب الثالث: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين معوقات مؤسسات التمويل ومتطلبات الاحتياجات التمويلية. | 40 |
| المطلب الرابع: الطرق المستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة | 41 |
| **الفصل الثالث: دراسة حالة شركة FINALEP المالية الجزائرية الاوروبية للمساهمة.** | 68-49 |

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| **المبحث الاول: إطار نظري لشركة FINALEP** | 50 |
| المطلب الاول: التعريف لشركة FINALEP | 50 |
| المطلب الثاني: أهداف لشركة FINALEP | 52 |
| المطلب الثالث: مجال وشروط تدخل شركة FINALEP. | 53 |
| المطلب الرابع :اجراءات المساهمة في شركة FINALEP. | 54 |
| **المبحث الثاني: واقع ومكانة المؤسسات الناشئة وتدعيمها من طرف شركة FINALEP.** | 59 |
| **خاتمة** | 70 |
| **قائمة المراجع** | **I** |
| **قائمة الملاحق** | **VI** |

# فهرس المحتويات

## قائمة الأشكال:


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | منحنى تطور القضايا المتنازع فيها | 23 |
| 02 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة.FINALEP | 51 |
| 03 | طريقة معالجة طلبات أخذ مساهمات | 58 |
| 04 | رقم أعمال شركة FINALEP من 2010-2019. | 62 |
| 05 | تطور محفظة شركة FINALEP من 2010-2019 | 63 |
| 06 | النتيجة العامة لشركة FINALEP من 2010-2019 | 63 |

# فهرس المحتويات

## قائمة الجداول:


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تطور حاضنات الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2011-2017 | 19 |
| 02 | عدد القضايا المتنازع فيها خلال الفترة الممتدة من 2017 الى 2019 | 22 |
| 03 | عدد المؤسسات المعنية بعدم سداد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف ANDE | 23 |
| 04 | مجال نشاط مؤسسةFINALEP | 60 |
| 05 | شركاء شركة FINALEP | 65 |
| 06 | التمويل الثلاثي في مؤسسة ناشئة | 66 |
| 07 | التمويل الثنائي في مؤسسة ناشئة | 67 |

# مقدمة

## مقدمة:

يلاحظ الاهتمام الكبير الذي يحظى به موضوع المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال السنوات الاخيرة سواء من قبل السلطات الرسمية أو الهيئات الأكاديمية، الا أن هذا النوع من المؤسسات تواجهه العديد من الصعوبات، نظرا لحداثة عهدها في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى بسبب كون هذا النوع يتبنى الافكار المستحدثة والابداعية.

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي أصبح لزاما عليها تكثيف نسيجها الانتاجي ومنظومتها الصناعية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتطوير وتنويع القدرة الانتاجية والعمل على تغطية العجز في الموازنة العامة الناتج عن تراجع اسعار المحروقات، وقد زاد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة كونها البديل الأفضل حاليا للتغلب على هذه الوضعية، كما يمكن اعتبارها أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بالنظر إلى قدرتها الكبيرة على تخفيض معدلات البطالة وزيادة الصادرات وإحلال الواردات، وهذا نظرا لما تتميز به من خصائص مهمة لعل من أهمها قدرتها على التأقلم بسرعة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، وكذلك تكلفتها التمويلية المنخفضة.

**أولا- الإشكالية:**

وعلى ضوء ما سبق وقصد معالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية المتمثلة في السؤال الآتي:

**ما هو واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؟**

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح عدد من التساؤلات فرعية فيما يلي:

- هل توجد للمؤسسات الناشئة خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات ؟
- هل توجد هياكل دعم للمؤسسات الناشئة؟
- هل تواجه المؤسسات الناشئة عراقيل تمويلية في الجزائر؟
- كيف تساهم شركة FINALEP في تمويل المؤسسات الناشئة؟

**ثانيا- الفرضيات :**

- نعم توجد للمؤسسات الناشئة خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات.
- نعم توجد هياكل دعم للمؤسسات الناشئة .
- نعم تواجه المؤسسات الناشئة عراقيل تمويلية في الجزائر.
- تساهم شركة FINALEP في تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق الشراكة.

**ثالثا- أهداف الدراسة:**

- ابراز أهم الخصائص والمميزات للمؤسسات الناشئة.
- التعرف على مختلف هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- التعرف على أهم المشاكل والعراقيل التي تواجه المؤسسات الناشئة.

- التعرف على كيفية تمويل شركة FINALEP للمؤسسات الناشئة.

**رابعا- الأهمية:**

إن المكانة التي يحظى بها قطاع المؤسسات الناشئة له أبعاد اقتصادية واجتماعية جعلت الدراسات والابحاث تهتم بهذه المؤسسات حيث تتجلى أهمية موضوعنا في إبراز أهم العراقيل والمشاكل التي أصبحت تعاني منها المؤسسات الناشئة في الجزائر و التي تحول دون استمرارها و تطورها.

تقسم الأهمية إلى الأهمية العلمية والأهمية العملية، حيث تتمثل الأهمية العلمية في ابراز أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الناشئة ومدى أهمية هذه الأخيرة في دعم الشباب الواعد و مساعدته على الخروج من دائرة البطالة.

أما بالنسبة للأهمية العملية فتتمثل في التعرف على الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة(FINALEP) ومدى مساهمتها في تمويل المؤسسات الناشئة.

**خامسا- المنهج المتبع:**

اعتمدنا في موضوعنا على المنهج الوصفي للدراسة من خلال التعاريف المقدمة لكل من المؤسسات الناشئة والتمويل وأهمية كلاهما. واستخدمنا المنهج التحليلي في تحليل الجداول والأشكال واستخدمنا منهج دراسة حالة في الفصل التطبيقي و ذلك انطلاقا من جمع معلومات حولة شركة FINALEP المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة.

**سادسا- الدراسات السابقة:**

1- دراسة ( منصوري، بن عياد، بن مصطفى، 2021)، هدفت هذه الدراسة للوقوف على دور هيآت الدعم وتشغيل الشباب الجامعي في اطار دار المقاولاتية من خلال المرافقة في انشاء و دعم المؤسسات الناشئة، وأوصت هذه الدراسة بإدراج مواد تعليمية تهتم بالأعمال الحرة وانشاء المؤسسات الناشئة لأن هذه الدراسة تعد افضل الوسائل التي تحقق الانتعاش الاقتصادي.

2- دراسة (بن فاضل، طافر، 2020)، حثت هذه الدراسة على مختلف التحديات التي يواجهها قطاع المؤسسات الناشئة في ضل الأزمة الأخيرة التي فرضها وباء كوفيد 19، والتعرف على مجمل التدابير والسياسات المعمول بها عالميا لمساعدته على التصدي لتلك التحديات.

3- دراسة ( بورنان، صولي، 2020)، هدفت هذه الدراسة الى ضرورة الاهتمام بالمؤسسات الناشئة لأنها من بين الشركات التي تتصف بالنمو السريع بالإضافة الى انها من المؤسسات التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة، كما أشارت هذه الدراسة الى الآليات التي اتخذتها الجزائر للتخفيض من معدل البطالة وتخفيف حدة تكاليف الانتقال الى اقتصاد السوق، ومن بين هذه الآليات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

4- دراسة ( مفروم، 2020)، هدفت هذه الدراسة الى ابراز اهتمام الجزائر في الآونة الأخيرة بدعم الشباب الباحث على انشاء المؤسسات الناشئة و اشراكهم في مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر، كما توصلت هذه الدراسة الى ان النظام البيئي الخاص بالمؤسسات الناشئة في الجزائر لا يوفر الدعم الكافي والمرافقة اللازمة لإنجاح هذا النوع من المؤسسات.

5- دراسة ( ضياف، حمانة، 2016)، هدفت هذه الدراسة الى التعريف بتقنية رأس المال المخاطر كاتجاه عالمي حديث في تمويل المؤسسات الناشئة، مع الاشارة الى فعالية الشركات الناشطة في الجزائر ودورها التمويلي.

6- دراسة ( بوالريحان وآخرون، 2021)، هدفت هذه الدراسة الى بيان اهمية رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة باعتباره بديل للتمويل، كما اشارت هذه الدراسة الى التعرف على اهم شركة من شركات رأس المال المخاطر الا وهي شركة FINALEP وابرزت دورها الفعال في دعم مختلف المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الناشئة بصفة خاصة.

**أ- الاستفادة من الدراسات**

- اتضح لنا مفهوم شركات رأس المال المخاطر و مدى فعاليتها في تمويل مختلف المؤسسات.
- تعرفنا على هيات دعم وتشغيل الشباب و دعمها للمؤسسات الناشئة.
- أهمية المؤسسات الناشئة بالنسبة لفئة الشباب الصاعد ومساهمتها في التقليل من معدلات البطالة وضرورة تفعيل مثل هذه المؤسسات لما تلعبه من دور فعال.
- تكوين مسيري المؤسسات الناشئة في مجال اعداد مخطط أعمال يساعد على توفير الضمانات للبنوك وتطوير أدائها.

**ب- أوجه التشابه بين دراستنا و الدراسات السابقة**

- كلاهما يبين أهمية المؤسسات الناشئة والمرتبة التي احتلتها في اقتصاديات الدول.
- أبرزت كلها أهمية مؤسسات رأس المال المخاطر في دعم المشاريع المختلفة.
- أشارت أيضا هذه الدراسات الى أهمية التمويل و خصائصه ...الخ.

**ج- أوجه الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة**

- في دراستنا تفصلنا في التعرف على المؤسسات الناشئة حيث درسناها من مختلف جوانبها على عكس الدراسات الأخرى والتي اقتصرت فقط على تعاريف بسيطة.
- أيضا الشركة المالية الجزائرية الأوربية لم تتفصل فيها الدراسات الاخرى وذكرت معلومات جد قليلة أما دراستنا فقد شملت مختلف المعلومات من تعريف بها و كيفية تدخلها أيضا أشارت الى الملف الاداري الواجب توفره.

**سابعا- هيكل الدراسة**

تحتوي هذه الدراسة إضافة إلى المقدمة والخاتمة على ثلاث فصول مقسمة كما يلي:

**الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة**

الإطار النظري للمؤسسات الناشئة وتم التطرق فيه إلى ماهية المؤسسات الناشئة من تعريف وأهمية ومميزات وخصائص وخطوات انشائها الى سبل نجاحها وأسباب فشلها، كما تطرقنا الى واقع هذه المؤسسات في الجزائر.

**الفصل الثاني: آليات مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة.**

حيث تطرقنا فيه إلى ماهية التمويل، أهميته، الوظائف، المصادر، الانواع والطرق المستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة.

**الفصل الثالث: دراسة حالة شركة FINALEP المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة**

دراسة حالة شركة FINALEP المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة والذي تعرضنا فيه الى لمحة عن مؤسسة FINALEP من تعريف وأهداف، مهام ،مجال وشروط تدخلها واجراءات المساهمة فيها مكانتها في تدعيم المؤسسات الناشئة. مجال نشاطها، ملفها الاداري...

# الفصـــــل الأول:

# الإطـــــار النظري

# للمؤسسات الناشئة

**ويتضمن ما يلي:**

**المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة**

**المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر**

## تمهيد:

تمثل الشركات في الوقت الحالي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها في النهوض باقتصاديات الدولة لما لها من أهمية بالغة في إظهار أصحاب الكفاءات و تجسيدهم لأفكارهم الجديدة وتوفيرهم لمناصب الشغل وإنشاء الشركات ليس بالأمر الهين، خاصة لأول مرة لذا يستلزم من أصحاب المشاريع الراغبين في إنشاء شركاتهم الخاصة التصميم الجيد المتضمن لمسار الاستراتيجية والخطة المفصلة قبل الشروع في تجسيد الفكرة على أرض الواقع.

حيث تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم المؤسسات التي لها دور هام في النشاط الاقتصادي فهي يمكن لها أن تتطور بصورة أسرع من المؤسسات الكبيرة لكون طبيعتها تكون أكثر قابلية للتغيير والتطوير وتقبل الأفكار المستحدثة، إلا أنها تحتاج لجهات دعم واحتضان توفر لها أسس نشأتها واستمرارها حيث زاد الاهتمام بهذه المؤسسات الناشئة وذلك بعد ظهور مؤسسات مختصة في ذلك وهي ما أطلق عليها حاضنات الأعمال.

وقد اهتمت الجزائر في الآونة الأخيرة بالمؤسسات الناشئة نظرا إلى الأهداف التي أنشأت من أجلها و محاور التنمية المستقبلية، وكذا الإنجازات المحققة إلى حد الآن و مساهمة هيئات في إنشاء العديد من هذه المؤسسات بهدف تقليل التبعية النفطية. وسنتناول في فصلنا هذا مختلف المفاهيم الأساسية حول المؤسسات الناشئة من تعريف وخصائص وأهداف وغير ذلك وواقع هذه المؤسسات في الجزائر .

## المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة Startups مصدرا رئيسيا للإبداع وخلق مناصب العمل، وقد أصبحت السبيل لدعم التنمية في أغلب دول العالم، نظرا لأهميتها الاستثمارية والتنموية الناتجة عن تكلفة إنشائها المنخفضة ومرونتها ومشاريعها المبتكرة، وسهولة انتشارها جغرافيا، ومساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتبارها القوة الاقتصادية المحركة لاقتصاديات الدول، تعتبر الأكثر كفاءة في توظيف رأس المال وتساهم في توفير فرص العمل، وبالتالي التقليل من البطالة، إلا أنه ونتيجة لتبنيها أفكار جديدة ومبتكرة إبداعية فهي تكون فائقة المخاطرة وهذا لا ينفي حاجتها للرعاية والمساندة للوقوف في وجه المنافسة وإحاطتها بعناية خاصة والتغلب على العقبات التي تقف أمام استمرارها واستدامتها.

### المطلب الأول: تعريف المؤسسة الناشئة ودورة حياتها

يعتبر تحديد مفهوم المؤسسات الناشئة أمرا ضروريا لكل باحث في هذا المجال أو الموضوع في دراسته وتحليله وكذا أمام مقرري السياسات التنموية ليسهل عليهم إعادة برامج تنموية ووضع مخططات استراتيجية لتعدد مفاهيم المؤسسات الناشئة.

**الفرع الاول :تعريف المؤسسة الناشئة**

تعرف المؤسسة الناشئة على أنها شركة ذات تاريخ تشغيلي قصير، وهذه الشركات تكون غالبا حديثة الإنشاء، وتكون في طور النمو و البحث عن الأسواق، وأصبح هذا المصطلح متداولا على نطاق عالمي بعد فقاعة الدوت كوم.

يقوم المؤسسون بتصميم المؤسسات الناشئة لتطوير نماذج أعمال قابلة للتطوير بكل فعالية. [بوالشعور ،2018،ص420].

وقد عرفها **Paul Graham** في مقاله المشهور حول النمو **Growth** على أنها شركة صممت لتنمو بسرعة، وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن تمول من طرف مخاطر أو مغامر، و الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو وأي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو.

كما تعتبر المؤسسة الناشئة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة، بهدف تطوير منتج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق بحسب طبيعتها، وتميل المؤسسات الناشئة التقليدية إلى التمتع بأعمالها المحدودة عند التأسيس وانطلاقها من مبلغ استثماري أولي يضعه المؤسسون أو أحد من أقاربهم. كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها.

وقد عرفها رائد الأعمال الشهير **ستيف بلانك** على أنها منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو، مربح بشكل متكرر و يمكن قياسه. انها تختبر نماذج اقتصادية مختلفة و تكتشف بيئتها و تتكيف

معها تدريجيا. أي أن الشركة الناشئة يجب أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل به بشكل فوري، أي أنها فكرة ورؤية يقوم بتجسيدها عامل المشروع، وتعمل في سوق غير مستقرة في كثير من الأحيان لاقتراح منتوج أو خدمة جديدة.

وعرفها نيل بلومينال على أنها شركة تعمل على إيجاد حل لمشكلة غير واضح كيف يمكن حلها، وغير مضمون نجاح هذا الحل. [مجموعة من الباحثين ،2020،ص536]

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق و طرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، بغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع أو مجال نشاطها كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد، ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها. [بوالشعور،2018،ص420]

**الفرع الثاني :دورة حياة المؤسسة الناشئة**

تمر دورة حياة المؤسسة الناشئة بالمراحل التالية: [حناش،بوفنغور،2021،ص174-175]

**أولا- مرحلة بناء الفكر:** حيث يتم طرح فكرة إنشاء مشروع من خلال دراسة السوق و سلوك المستهلكين ومحاولة وضعها حيز التنفيذ وتطويرها في المستقبل ووضع خطط تحويلها واختيار الطريقة المناسبة لها.

**ثانيا- مرحلة الانطلاق:** وهنا يتم إطلاق المنتج أو الخدمة لأول مرة، حيث يكون غير معروف، مع صعوبة إيجاد جهة التمويل المناسبة، فعادة ما يلجأ صاحب المشروع إلى العائلة، وهنا يكون المنتج مرتفع السعر وبحاجة إلى الترويج.

**ثالثا- مرحلة النمو:** ينمو فيها المنتج ويبلغ الذروة، ويزيد العرض منه ويتوسع النشاط إلى جهات أخرى تنتجه بنفس الخصائص أو أفضل، مما يهدد مكانته ويبدأ المنتج في التراجع و الفشل.

**رابعا- مرحلة الإختفاء:** حيث يستمر المنتج في التراجع حتى وصوله للاختفاء مما قد يؤدي إلى خروجه من السوق مما يستدعي إدخال التعديلات المناسبة عليه باتباع استراتيجيات منظمة ومحاولة بعثه من جديد واكتساب الخبرة اللازمة، وهنا تكون المرحلة الثانية من المنتج حيث يتم ضبط سعره و تسويقه بشكل أسرع.

**خامسا- مرحلة النمو المتزايد:** هنا يكون المنتج قد تطور بشكل كبير وتجاوز مرحلة التجربة، وتباشر الشركة في النمو. كما أن المستهلكين المستهدفين اعتمدوا على الابتكار الجديد، وتبدأ مرحلة تحقيق الأرباح والإنتاج بحجم كبير. [ حناش، بوفنغور،2021، ص174-175]

## المطلب الثاني: مميزات وخصائص المؤسسة الناشئة

تتصف المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعلها قادرة على التأقلم مع الاوضاع الاقتصادية لمختلف الدول سواء المتقدمة او النامية، ومن هنا سنحاول ابراز أهم تلك الخصائص والمميزات لهذه الشركات.

**الفرع الاول : مميزات المؤسسة الناشئة**

تتميز المؤسسات الناشئة أنها تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة واتباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية ومن أهم المميزات أيضا سنذكر ما يلي : [بورنان،صولي،2020، ص133]

**أولا- حديثة العهد:** أي أنها حديثة النشأة وتستمد تسميتها من حداثتها وأمامها خياران إما التطور والازدهار لتصبح شركة ناجحة قائمة بذاتها تقدم منتجات جديدة تحتاجها الأسواق، أو إغلاق أبوابها و القبول بالخسارة.

**ثانيا- شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي و المتزايد:** من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد ايراد اسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل. بكلمات اخرى إن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات منه دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك ينمو هامش الأرباح لديها بشكل كبير.

وهذا يعني أن الشركات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة بل العكس هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

**ثالثا- شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها:** تتميز هذه الشركات بأنها تقوم بأعمالها التجارية على أفكار رائدة Innovative و اشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية و عصرية. يعتمد مؤسسوا الشركات الناشئة Startups على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الأنترنت، ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم حاضنات الأعمال.

**رابعا- شركات تتطلب تكاليف منخفضة:** يشمل معنى الشركة الناشئة عل أنها تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع و مفاجئ بعض الشيء. [ بورنان،صولي،2020،ص133]

**الفرع الثاني :خصائص المؤسسات الناشئة**

المؤسسات الناشئة عبارة عن منشآت مصغرة، صغيرة و متوسطة تتميز بمجموعة من الخصائص بعضها يشكل نقاط قوة والآخر يشكل نقاط ضعف لها. ونذكر من بين الخصائص التي تمثل نقاط قوة لهذه المؤسسات:

**أولا- توازن هيكل النشاط الإنتاجي:** نظرا لمعاناته في معظم الدول النامية من خلل في هيكل الاقتصاد بسبب غياب قاعدة قوية من صناعات صغيرة ومتوسطة يستند إليها حيث بات من الضروري تقليص الفجوة ووضع استراتيجيات لإصلاح هذا الخلل وتوسيع هذه المنشآت الصغيرة القابلة للتطوير والإنتاج.

**ثانيا- دعم الشركات الكبيرة:** وهذا من خلال توفير المنتجات الوسيطية لنشاط الشركات الكبرى.

**ثالثا- توفير فرص عمل حقيقية وتقليص حجم البطالة:** تتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها العالية على توفير مناصب شغل ما يؤدي إلى تقليص حجم البطالة. [سبتي،2009،ص11 ]

**رابعا- استثمار المدخرات المحلية الصغيرة:** من خلال توظيف المدخرات نظرا لصغر رأس المال وإعادة توزيع الدخل.

**خامسا- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات:** تمكن المؤسسات الناشئة من إنتاج متطلبات السوق المحلي مما يساهم في احلال الواردات وتنمية الصادرات وبالتالي توفير نقد أجنبي.

**سادسا- نشر القيم الصناعية الإيجابية:** تساهم في نشر القيم الصناعية الإيجابية كإدارة الجودة والابتكار وتقييم العمل.

أما بالنسبة للخصائص التي تعد نقاط ضعف بالنسبة لهذه المؤسسات نذكر منها:

1) محدودية وعدم القدرة على اختيار و صياغة استراتيجية العمل؛
2) عدم قدرتها على تكوين شبكة فعالة للتوزيع بسبب قلة وضعف امكانياتها؛
3) صعوبة بلوغها الموارد التمويلية لعدة أسباب لعل أبرزها: ضعف هيكلها التمويلي وقلة الضمانات؛
4) لا يمكنها الاستفادة من اقتصاديات الحجم بسبب صغر حجمها (انخفاض تكاليف الإنتاج بزيادة حجمه ويتم ذلك بتوزيع التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات الإنتاجية). [سبتي، 2009،ص133-134]

## المطلب الثالث: أهمية المؤسسة الناشئة وخطوات إنشائها

تعتبر المؤسسات الناشئة أحد البدائل التي يمكن أن يرتكز عليها الاقتصاد لما لها من أهمية بالغة الأثر، حيث يتطلب انشاء مؤسسة ناشئة تنفيد بعض الخطوات الهامة التي تساعد فس بناء شركة ناجحة ومثمرة، وسيتم التطرق في هذا المطلب الى أهمية المؤسسة الناشئة وخطوات انشائها.

### الفرع الاول :أهمية المؤسسة الناشئة

تكتسي المؤسسات الناشئة خلال العقدين الأخيرين مكانة هامة في الاقتصاد العالمي وذلك لتأثيرها في بعض المؤشرات الاقتصادية وتبرز أهمية الشركات الناشئة في: [بوزرب،خوالد،2021،ص362]

**أولا- خلق الوظائف وتخفيض مستويات البطالة:** تساهم الشركات الناشئة بشكل كبير في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، إذ أن فرص النمو السريع التي تميز هذا النوع من الشركات تجعلها قادرة على توليد فرص التشغيل، وقد أثبتت العديد من الدراسات على المستوى العالمي هذا الدور، ففي دراسة لمؤسسة فوكمان حول أهمية الشركات الناشئة في خلق فرص العمل تمكن الباحثون من إثبات أن الشركات الناشئة خلقت 5 ملايين فرصة عمل سنويا خلال الفترة 1992-2005 و هو مستوى أعلى بأربعة أضعاف من أي فئة عمرية للشركات الأخرى.

**ثانيا- زيادة إنتاج السلع و الخدمات:** وفقا ل Ritchie و Swisher من مركز IDEA (IDEA Intercommunale de développement économique et d'aménagement): فإن الشركات الناشئة لديها تكنولوجيا أعلى بشكل غير متناسب مع حجمها وهذا ما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع و

الخدمات، وفي تقرير صدر عام 2017 عن مركز الدراسات الاقتصادية في مكتب الإحصاء الأمريكي وجد الباحثون أن الشركات التي تتمتع بإنتاجية عالية هي المؤسسات الحديثة الشابة، وتقدم مساهمات غير متناسبة في نمو السلع و الخدمات.

**ثالثا- إحداث تأثير إيجابي في المجتمع:** نظرا لأن الشركة الناشئة يمكن أن تثير الإبداع في المجتمع فيمكنها المساهمة في تغيير القيمة الموجودة في المجتمع و خلق عقلية جديدة تماشيا مع هذا، سوف يدرك الناس أن لديهم مسؤوليات جديدة لعملهم وتطويرهم الوظيفي.

**رابعا- فتح أسواق جديدة:** تخلق الشركات الناشئة أسواقا جديدة أو تحول الأسواق القديمة تماما من خلال تقديم منتجات تغير الاقتصاد العالمي، وغالبا ما تخلق التقنيات الجديدة فرصا جديدة تستفيد منها الشركات الناشئة، ثم تخلق الشركات الناشئة قيمة هائلة مقارنة بالشركات الناضجة، وهو ما يدعم المنافسة و يدفع الاقتصاد نحو التطور.

**خامسا- تعزيز البحث العلمي:** يمكن للشركات الناشئة أن تساهم بشكل كبير في البحث والتطوير لأنها غالبا ما تتعامل مع التكنولوجيا العالية و الخدمات القائمة على المعرفة، حيث يعمل فريق البحث والتطوير في الشركة الناشئة كباحث عن الابتكار ويحافظ على نمو الشركة، ويساهم بشكل جيد في التوجه التطبيقي أو العمل البحثي في الجامعات و المعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى، نتيجة لذلك يمكن للشركات الناشئة تشجيع الطالب أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم من خلال العمل عند الشركات الناشئة.

[ بوزرب،خوالد،2021،ص 362]

**الفرع الثاني : خطوات انشاء المؤسسة الناشئة**

يعتبر تأسيس مؤسسة ناشئة حلم كل رائد أعمال يسعى إلى تجسيد فكرته على أرض الواقع، ليستقل بمشروعه الخاص او ليتخلص من رئيس الوظيفة التي تكبح إبداعه و مهاراته، وتربطه بأوقات ومهام يومية لا يجد متعة في إنجازها، مع ذلك فإن تأسيس شركة ليس بتلك السهولة التي يعتقدها معظم الناس، إذ أن الكثير من الشركات الناشئة تفشل في غضون سنوات قليلة من تأسيسها.

[blg.mostaql.com/estabish-a-startup/2021]

وتتمثل خطوات تأسيس المؤسسة الناشئة فيما يلي :

**أولا- العثور على فكرة الشركة:** رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة، في رحلة رائد الأعمال نحو تأسيس شركة ناشئة تبدأ بإيجاد فكرة مناسبة، وأفضل طريقة لذلك تكون بالعثور على مشكلة يعاني منها المجتمع أو فئة منه و محاولة إيجاد فكرة حل لها، وقد تبدو هذه الطريقة صعبة بالنسبة إلى البعض أو أنها الطريقة الوحيدة.

**ثانيا– دراسة السوق:** وهي جمع وتفسير وتحليل منهجي للبيانات والمعلومات حول السوق المستهدفة واحتياجاتها و المنافسين إلى جانب المستهلكين الفعليين و المحتملين وسلوكياتهم و موقعهم الجغرافي، كل ذلك باستخدام الأساليب و المناهج التحليلية.

**ثالثا– حماية حقوق الملكية الفكرية:** تعني حماية عملك أو علامتك التجارية أو أي ملكية ناتجة عن الإبداع، من الأشخاص الذين قد يسرقون أفكار مشروعك ويستخدمون ملكيتك الفكرية دون اذن منك.

**رابعا– اختيار اسم للشركة الناشئة:** يمكن ان يعده بعض رواد الأعمال امرا بديهيا وليس بتلك الأهمية اللازمة، فعلى العكس حيث يعد اختيار الاسم المناسب عملا مؤثرا في مدى نجاح العمل بحيث قد يؤدي اختيار اسم خطأ إلى عواقب قانونية وتجارية يصعب تجنبها لذلك يجب أن يكون سهلا .وهذه بعض النصائح التي يجب اتباعها لاختيار اسم الشركة الناشئة:

–اختيار اسم يسهل تهجئته؛

–اختيار اسم شامل لا يقيد مع نمو النشاط التجاري؛

–اختيار اسم يتكون من جزء واحد أو مركب من جزئين على الأقل ولا يكون طويلا؛

–اختيار اسم لم يستخدم من طرف شخص آخر أو شركة اخرى.

**خامسا– اختيار شريك مؤسس:** معظم الشركات الناشئة في العالم والتي عرفت نجاحا كبيرا تم تأسيسها من طرف شخصين على الأقل، فبعض المستثمرين ينظرون إلى المؤسسين وفريق العمل قبل الاطلاع على الفكرة، لذلك وجب البحث عن شخص لديه سجل من الإنجازات أو الخبرات في مجال معين لديه علاقة بمجال هذه الشركة أو أحد أقسامها كالتسويق و المبيعات. بحيث يجب التعرف على شخصيته جيدا.

**سادسا– كتابة خطة العمل:** وهي أحد أهم الخطوات التي لابد لأي رائد القيام بها لضمان اتباعه الطريق الصحيح في تأسيس شركة ناجحة، بحيث يجب تحديد فيها ما يراد إنجازه بالعمل الجديد، وتحديد الأهداف والتحديات والطرق الواجب اتباعها لتجاوز تلك التحديات.

**سابعا– جمع رأس المال اللازم لتأسيس شركة ناشئة:** ويعتبر أكبر عائق يواجه رواد الأعمال في تأسيس شركة ناشئة خاصة بهم، بحيث نجد أن التمويل أحد أكبر عوامل النجاح أو فشل غالبية الشركات الناشئة في العالم، لأن قلة او عدم امتلاك المال الكافي لتسيير الشركة خاصة في سنواتها الأولى يعني فشلها في أول الطريق.

توجد عدة مصادر فعالة يمكن لرواد الأعمال الحصول بواسطتها على رأس مال لبدأ تأسيس شركة ناشئة كالتمويل الذاتي من المدخرات الشخصية أو العائلة، او الأصدقاء او القروض البنكية حتى حاضنات الأعمال.

**ثامنا- توظيف فريق العمل:** وهي أحد الأمور التي من الضروري تعلمها مبكرا، كيفية توظيف و إدارة فريق عمل بشكل فعال، نظرا لأهمية فريق العمل في الشركة الناشئة. [blg.mostaql.com/estabich-a-startup/2021]

البحث عن افضل الموظفين المحتملين وإجراء مقابلات عمل مع أكبر عدد من المتقدمين لدرس إمكانيات ومهارات كل موظف وتقرير بعناية أي شخص ملائم لأداء الوظيفة، لأن تكوين فريق عمل ذو خبرة وكفاءة عالية أمر مهم لكل مؤسس.

**تاسعا- بناء نموذج أولي للشركة الناشئة:** بمعنى أدنى وأبسط نموذج قابل للتجريب يكون عليه المنتج أو الخدمة ويتضمن الوظائف الرئيسية، يتم تقديمه للجمهور بهدف جس نبض السوق وجمع المعلومات اللازمة لمعرفة مدى قابلية العملاء المستهدفين للمنتج النهائي قبل طرحه رسميا في السوق.

**عاشرا- اختيار مقر الشركة:** وصول أي رائد أعمال لهذه المرحلة أمر مميز، إلا أنه لا بد من التفكير كثيرا قبل تأجير مقر للشركة لأنها أحد أكبر النفقات التي يمكن أن تتكبدها أي شركة ناشئة بجانب الأجور، وأول سؤال يجب طرحه هل يمكن القيام بأعمال الشركة عبر الأنترنيت أم تحتاج إلى مقر فعلي للشركة. [log.mostaql.com/estabich-a-startup/2021]

## المطلب الرابع: سبل نجاح المؤسسات الناشئة وأسباب فشلها

يحتاج نجاح المؤسسة الناشئة عوامل كثيرة أهمها الابداع والابتكار الذي يعتبر عامل رئيسي في قيام الشركة الذي ينافس به الشركات الاخرى، لكن تواجه هذه الشركات عراقيل وصعوبات تعرقل نشاطها، واكثر مشكل يواجهها هو مشكل التمويل، حيث سنتطرق في مطلبنا هذا الى سبل نجاح المؤسسة الناشئة ومختلف أسباب فشلها.

### الفرع الاول :سبل نجاح المؤسسات الناشئة

من أجل بقائها واستمرارها في السوق تمر المؤسسات الناشئة بمراحل مختلفة في عمرها التشغيلي وتنال المرحلة الأولى من التأسيس نصيبا كبيرا من الاهتمام، حيث يسعى رواد الأعمال إلى تحقيق التميز والجودة العالية في المنتجات والخدمات التي يقدمونها وقد قدمت مجلة **فوريس**10 نصائح يمكنها مساعدة أصحاب الأعمال على تخطي المرحلة الأولى والمحافظة على ازدهارهم. [بوغازي،2021،ص85-87]

**أولا- الحصول على حجم تمويل كبير:** نادرا ما تمتلك المؤسسات الناشئة سيولة نقدية كافية لتمويل عملها مما يساعدها على تعزيز نموها، وبذلك فهي تحتاج إلى مصادر تمويل متنوعة وهو ما ينطوي على مخاطرة جديدة، ولذلك وجب عليها إيجاد خطة عمل تتناسب مع حجم المخاطر المحتملة.

**ثانيا- إنشاء مجلس إدارة:** يتميز رواد الأعمال بأن لديهم دافع فضلا عن تمتعهم بالشغف والطموح وهوما يحفزهم على إنشاء مؤسساتهم وتحقيق أرباح، إلا أنهم يحتاجون أيضا إلى الخبرة وتكوين علاقة مع رواد

القطاع الذي يعملون به لذلك فإن عليهم إنشاء مجلس إدارة يضم رجال أعمال وخبراء متمرسين ولا بد من إشراكهم في عملية صنع القرار.

**ثالثا- التركيز على الإبداع بدلا من المنافسة:** يتعين على أصحاب المؤسسات الناشئة المحافظة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإبداع في مجال أعمالهم، بدلا من التركيز على محاولة التغلب على المنافسين، وذلك من خلال إضافة مزايا جديدة والحرص على تقديم أشياء جديدة ومبتكرة للعملاء.

**رابعا- الاهتمام بتعيين موظفين أكفاء:** يستوجب على أصحاب المؤسسات الناشئة اختيار نخبة من الموظفين ذوي الخبرة و الكفاءة من أجل تنمية مؤسساتهم مما يضمن الاستمرار في تحقيق النجاح.

**خامسا- التركيز على تنمية المبيعات:** يتطلب تحقيق النمو في المرحلة الثانية من حياة المؤسسة الاهتمام بتحقيق المبيعات، وذلك عن طريق تشكيل فريق مبيعات محترف يعمل على تحقيق الأهداف و المتطلبات الخاصة بالمؤسسة، ولذلك وجب على أصحاب المشروعات الحرص على تدريب أفراد الفريق بتوفير كل الأدوات و الظروف التي يحتاجونها فضلا على تحسين علاقات المؤسسات مع عملائها.

**سادسا- توفير فريق من القادة المحترفين:** تحتاج المؤسسة الناشئة إلى قادة محترفين من أجل تدريب الموظفين و الإشراف عليهم والحفاظ على روح الفريق ومحاولة تعزيز النمو و تحقيق أهداف الشركة، حيث أن تعيين أفضل الموظفين وإنتاج سلع وخدمات عالية الجودة لا يعد كافيا لتحقيق أفضل المبيعات من دون مدبرين محترفين ومبدعين.

**سابعا- التمييز بين التسويق و المبيعات:** يختلف الدور الذي يلعبه كل من المبيعات والتسويق في المرحلة الثانية من نمو المؤسسة، فالتسويق يجسد العلامة التجارية ويعرض مواصفات المنتجات ومزاياها وأسعارها وأشكالها، أما المبيعات فيكمن دورها في بناء العلاقات وتلبية الاحتياجات وتقديم العروض وعقد الصفقات ويتطلب هذان الجانبان مهارات مختلفة إلا أنهما يكملان بعضهما البعض.

**ثامنا- بناء علاقات وطيدة مع العملاء:** تحرص المؤسسات الناجحة بعد تجاوز المراحل الأولى من نموها على إبقاء علاقات شخصية وثيقة مع عملائها إلى جانب تقديم خدمات ومنتجات تفوق توقعاتهم وآمالهم فهذه هي الطريقة الوحيدة لتوسيع قاعدة العملاء وكسب ولائهم.

**تاسعا- إنشاء ثقافة مؤسسية إيجابية:** إن أصحاب المؤسسات الناشئة بحاجة ماسة إلى غرس ثقافة مؤسسية إيجابية تحدد طريقة عمل الموظفين ونمو المؤسسة و المديرين وتنسجم مع رؤيتهم وقيمهم وطموحاتهم من خلال تعزيز هذه الثقافة والحرص على إتباع قيمها وأعرافها الإيجابية وهو ما يساعد على الصمود في عالم الأعمال المتقلب.

**عاشرا- التمييز بين القيادة والإدارة:** على الرغم من التكافل بين هاتين المهارتين إلا أنهما تنطويان على مضمون مختلف، حيث تهتم القيادة بإلهام الموظفين وتشجيعهم على بذل قصارى جهدهم في العمل، بينما تنطوي الإدارة على إرشاد الموظفين لواجباتهم ومهامهم وتسعى لإيجاد بيئة عمل مناسبة.

**الفرع الثاني: أسباب فشل المؤسسات الناشئة**

تتم أول خطوة يخطوها الفرد نحو هدف جديد بالخطورة وفي غالب الأحيان يتردد في القيام بها، ومن جهة أخرى هناك أفراد يتسمون بالتحدي والمجازفة ومدركين لنتائج ذلك الاندفاع نحو المجهول وفي كلتا الحالتين وقبل المضي نحو وضع حجر الأساس وجب على الفرد تحليل ما يحيط به و على أصحاب المشاريع معرفة العناصر التي أدت إلى فشل المشروعات التي سبقتهم ومحاولة فهم طبيعتها وتجنبها وتقسم هاته الأسباب إلى أسباب قبلية وبعدية، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: [بلقواسمي ،بن يوسف،2020،ص 124-125]

**أولا- الأسباب القبلية:**

**1) نقص الخبرة:** على الأشخاص الذين يريدون البدء بالمشروع أن يتأكدوا من وجود الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذي يرغبون بالبدء فيه، فالخبرة تمثل الحد الفاصل بين النجاح و الفشل في المشروع.

**2) الإفتقار إلى التخطيط الاستراتيجي:** فالعديد من أصحاب المشاريع يهملون عملية التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها في المشاريع الناشئة، ولكن الفصل في التخطيط يؤدي اعتياديا لفشل المشروع في البقاء والاستمرار، إذ بدون الخطة الاستراتيجية لن يتمكن المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق و المحافظة عليها، حيث أن وضع الخطة الاستراتيجية يؤدي إلى تمكن صاحب المشروع من تقدير إمكانيات عملها، معرفة ما الذي يرغب به المستهلك، ما الذي يتمكن المستهلك من شرائه ومن هو المستهلك المستهدف، و بالتالي كيف يمكن جذبه و المحافظة عليه بما في ذلك اختيار الموقع الملائم وهو مزيج من علم وفن، ويتم ذلك مسبقا بحيث لا يجب أن يعود سبب الاختيار إلى وجود قطعة أرض أو محل شاغر إنما يستدعي تفكير عميق، ما يشمل جاذبية السوق، رضا المستهلك، التكاليف، إمكانية التوسع...إلخ.

كما يسبق وضع الخطة دراسة تحليلية للبيئة الخارجية والأسواق و المنافسين وللحاجات والرغبات، ومقارنة المتوفر في السوق من منتجات وخدمات مع الفكرة الخامة التي تتطلع للتجسيد.

**ثانيا- الأسباب البعدية**

والتي تظهر بعد التجسيد على أرض الواقع فترتبط غالبا بالموارد المادية، وكيفية تحصيلها وتخصيصها التحليل غير المعمق و المستمر للبيئة الداخلية و الخارجية من قدرات استراتيجية، حاجات ورغبات الأفراد المتغيرة واللامتناهية، قوة المنافسين، السياسات و القوانين الحكومية المتجددة، ضبابية الرؤية والرسالة التماطل في تحقيق الأهداف...إلخ.

ويضيف أن فشل الشركات و بالتحديد الشركات العربية خاصة يعود لتشوش فكرها الاستراتيجي أو غيابه عن الشركة، الأمر الذي انعكس على إمكانية صياغة وتحديد رؤية ورسالة وأهداف المنظمة وبالتالي تشخيص السلوكيات الأخلاقية لها، كذلك نجد أن الإدارة نفسها في مواجهة مشكلات متعددة لا تمتلك وضوحا فكريا لمعالجتها والتمييز بين الأهم والمهم في تحديد الأولويات كما أنها تفتقر إلى الأسلوب المنهجي

للتعامل مع المشكلات المطروحة أو التفكير بحلول إبداعية تطويرية، وقد يكون هذا ناتجا عن تفضيل الإدارات للحلول الجاهزة والسريعة بعيدا عن تشجيع المبادرات والإبداع.

## المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

الجزائر وكمثيلاتها من الدول التي سعت ومنذ الاستقلال إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو، غير أنه مع التغيرات المشاركة بالاقتصادات العالمية تم التوصل إلى إعادة النظر في أسلوب التنمية وذلك بالاهتمام بالمؤسسات بكل أصنافها والتركيز على المؤسسات الناشئة خاصة، القائمة على التطور والإبداع والابتكار والبحث عن أساليب تمويلية حديثة، لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر ضرورة ملحة خاصة في نجاح العديد من التجارب الدولية في هذا المجال بعد إدراكها لأهميتها ودورها التنموي الكبير باعتبارها أداة هامة لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود ضمن النموذج الاقتصادي الجديد.

### المطلب لأول: القانون التأسيسي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

فيما يتعلق بتشجيع الإستثمار خارج المحروقات، أقر مشروع قانون المالية لسنة 2020 تسهيلات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وإعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف مرافقتها في مرحلة الانطلاق وضمان تطويرها لاحقا وتعكف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة على إحداث إطار قانوني وتنظيمي وتحديد طرق تقييم أدائها للمؤسسات الناشئة من خلال وضع خارطة طريق لدعم وتمويل هذه المؤسسات بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري وتحديد كيفية مساهمة المغتربين وتطبيقٍ أليات إعفاء ضريبي "شبه كلي" لتمكين الشباب من الإسهام بفاعلية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات وتمكينها من لعب دور هام بالاقتصاد الوطني. [قسوري،قشوط،2021،ص257-258]

كما تم انشاء صندوق رأس مال استثماري بمشاركة البنوك العمومية والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية بهدف تشكيل شركة لتمويل المؤسسات الناشئة، ونص قانون المالية التكميلي 2020 الذي يسمح لشركات الرسملة بحيازة أكثر من 49% من حصص الشركة الناشئة بغية دعم وتمويل المؤسسات الناشئة الذي يمثل التحدي الرئيسي لنمو هذه المؤسسات ذات القدرات العالية وبالنسبة لشركات الرأسمال الاستثماري فقد حد قانون 2006 مساهمة هذه الشركات في المشاريع الاقتصادية بنسبة 49% كما تم اقتراح استحداث أربعة أنواع لمناطق اقتصادية على مستوى الوطن.

تكون حاضنة للمؤسسات الناشئة والاستثمارات الأخرى بمزايا مالية وجبائية محفزة، والمؤسسة الناشئة هي مجموع الموارد البشرية والمادية التي ترصد لأجل ترقية فكرة إبداعية قد تكون جديدة موجودة في أسواق خارج نطاقها الذي تستهدفه وعادة ما يكون تمويلها من متعاملين اقتصاديين كالبنوك والمؤسسات الرائدة والهيئات الحكومية الداعمة، والملاحظ في الجزائر أن أكثر من 500 ألف مؤسسة ناشئة أنشأت بتمويل من الوكالة

الوطنية تنمية وتطوير المقاولاتية، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وأهم القرارت لتجسيد هذه الإستراتيجية تتمثل في:

– إنشاء صندوق إستثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسسات الناشئة؛

– إنشاء مجلس أعلى للإبتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الإستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانيات الوطنية للبحث العلمي، في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة؛

– وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل اجراءات إنشاء هذه الكيانات علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستقضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة؛

–تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها (ANPT) (Agence nationale de promotion et de développement des parcs technologiques) إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛

– تحويل قطب الإمتياز الجهوي التكنولوجي (HUB) (Le hub d'innovation technologique) للمؤسسات الناشئة الذي يجري إنجازه من قبل شركة سوناطراك على مستوى حديقة الرياح الكبرى "دنيا بارك" إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛

– تمكين حاملي المشاريع المبتكرة و المؤسسات الناشئة من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب و التكوين المهني على المستوى الوطني؛

– تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة لاسيما ولايات بشار، ورقلة، قسنطينة، وهران، تلمسان، سطيف، باتنة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني.

## المطلب الثاني: دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعتبر حاضنات الأعمال مؤسسات ومنشآة موجودة لتقديم الدعم لرواد الأعمال الراغبين في اقامة شركة ناشئة بحاجة الى مال، دعم ارشادي أو حيز مادي، بهدف تسريع نمو الشركة ومساعدتها لتحقيق النجاح مستفيدة من عامل الوقت.

### الفرع الاول :حاضنات الأعمال

**أولا – مفهوم حاضنات الأعمال :**

أشار هيفاء مرزوق شحيبر إلى أنه على الرغم من الإختلاف الكبير حول تحديد الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال إلا ان هناك اتفاق كبير حول الأساس الذي يرتكز عليه مفهوم الحاضنات وهو دعم المشروعات

الناشئة ومساعدتها في مراحل البداية والنمو والاستقرار، كما اوضح لطيفة كلاخي وأحمد ممدوح قاسم أن فكرة حاضنات الأعمال ترجع إلى فكرة الحاضنات التي يتم وضع الأطفال فيها للعناية بهم وتوفير البيئة المناسبة لنموهم.

وقد أبرز باسم سليمان صالح أن حاضنات الأعمال هي منظومة اقتصادية وإدارية وفنية متكاملة تنظر إلى كل منشأة صغيرة وكأنها وليد تحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل وذلك لحمايته من المخاطر التي تحيط به، وإمداده بالطاقة اللازمة لضمان استمراريته، كما تدفع بالمنشأة تدريجيا لتصبح وليدا قويا قادرا على النمو ومؤهلا لأنشطة وآليات النجاح، ويمكنه بعد ذلك مغادرة الحاضنة إلى بيئة جديدة يتمتع فيها بالقدرة على النمو وسط الآخرين.

وبناءا على ما سبق يمكن تعريف حاضنات الأعمال على أنها كيان اقتصادي وإداري ومالي وفني وتجاري داعم لرواد الأعمال أصحاب الأفكار المتميزة ويرتكز عملها على تبني واحتضان المشروعات الحديثة منذ بداية الفكرة إلى أن تصبح تلك المشروعات قادرة على المواجهة والمنافسة في سوق العمل.

[الرميدي، طلحي،2020،ص 12-14]

**ثانيا- خصائص حاضنات الأعمال :**

تتسم حاضنات الأعمال بعدة خصائص نذكر أبرزها:

[سلطان، سعد قرمش،2020،ص156]

-حاضنات الأعمال قد تكون مؤسسة عامة أو خاصة أو مختلطة؛

- الحاضنة قد يكون لها مقر مكاني أو افتراضي، تقدم خدماتها من خلال شبكة الأنترنيت؛

- الحاضنة قد تهدف إلى تحقيق الربح وقد لا تسعى لذلك؛

- بعض الحاضنات قد يوفر سكنا لاحتضان المشروع الصغير، وقد يكتفي بدعم المشروعات في موقعه؛

- دعم المشروعات الصغيرة من خلال مدة محددة إلى أن يتم تخرج المشروع من الحاضنة بعد وصوله إلى مرحلة النضج وأيضا من خلال تقديم حزمة كاملة من آليات الدعم؛

-أنها تهدف إلى دعم المشروعات الصغيرة لاسيما التي تنطوي على قدر من الإبداع والتطوير التكنولوجي.

**ثالثا- أهداف حاضنات الأعمال :**

يمكن إجمالها في النقاط التالية: [بن علقمة،2020،ص 58]

- نشر ثقافة العمل الحر بين الأفراد؛

- توفير بيئة مناسبة من شأنها استقطاب أكبر عدد ممكن من الأفكار واستغلال الاكتشافات العلمية الجديدة والمخترعات الإبداعية ونقل التكنولوجيا ونقلها إلى منشآت تسهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني؛

- توفير فرص عمل ذات خصائص نوعية وكمية؛

- تجميع أفكار وإبداعات الشباب الواعد ومساعدته في تحويل هذه الأفكار إلى مشروعات استثمارية حقيقية؛

– الإسهام في توسيع الأنشطة الاقتصادية للاقتصاد الوطني؛

– إتاحة الفرص للمنشآت الصغيرة بالعمل كصانعات وخدمات مغدية ومكملة للشركات؛

– توفير آليات الدعم المناسبة لهذه الفئة الطموحة من خلال شبكة من المتخصصين والمستشارين في جميع المجالات الإدارية و الفنية و المعلوماتية.

**رابعا – مهام ووظائف الحاضنات :**

تتمثل في: [ين علقمة،2020،ص59]

– تقديم الخدمات الاستثمارية المتعلقة بدراسة جدوى المشروعات؛

– توفير المساندة والاستشارة المالية والإدارية والتسويقية لفهم احتياجات العملاء حتى تتمكن الشركات من تطوير منتجات قابلة للتسويق؛

– تحديد قدرات الشركة مثل القدرة على تعزيز الارتباطات مع مختلف العملاء الخارجيين؛

– توفير التدريب الإداري أو التقني لعاملي المؤسسة من طرف المؤسسة الحاضنة أو مؤسسات خاصة؛

– تطوير منتجات كثيفة المعرفة من تحديد فرص الأداء في الأسواق العالمية والاستفادة منها.

**خامسا– معايير اختيار المؤسسة المناسبة للاحتضان :**

فيما يخص معايير اختيار المؤسسات التي تلتحق بالحاضنات يمكن القول أن أهم شروط الإلتحاق بشكل عام هي مدى احتياج المشروع لخدمات ودعم الحاضنة.

تتميز المشروعات الملتحقة بالحاضنة كونها مشروعات مبنية على الأشخاص المبدعين أي أصحاب الأفكار التكنولوجية الجديدة والتي يمكن أن تحقق نموا سريعا وتتخرج من الحاضنة بأسرع وقت، والتي تحتاج إلى الدعم الفني والتكنولوجي وبشكل عام تلتحق بالحاضنة المؤسسات التالية: [ين علقمة،2020،ص59–60]

– المؤسسات الجيدة ذات النمو السريع والتي يمكن لها أن تنمو بالدرجة التي تسمح لها بالتخرج بنجاح خلال فترة لا تتعدى الثلاثة أعوام؛

– المؤسسات القائمة على المبادرات التكنولوجية المختلفة، واستخدام التقنيات الجديدة وإنتاج منتجات عالية الجودة؛

– المؤسسات التي تحقق الترابط والتكامل مع المشروعات القائمة وخاصة الصناعات المغدية؛

– المشروعات التي ترغب في التحول من مشروعات حرفية إلى صناعات متطورة من خلال إدخال وسائل الإنتاج المتطورة والمؤسسات التي تحقق كسب وتكوين مهارات إدارية جديدة وتسمح بخلق وتنمية المهارات الفنية المتخصصة.

**الفرع الثاني :دور حاضنات الاعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة**

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات متأخرة نوعا ما مقارنة ببعض الدول النامية والدول العربية خصيصا، حيث لم يتم صدور قانون او مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة 2003 باستثناء القانون 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 والذي أشار إلى مشاكل المؤسسات حيث ساهمت بعض الظروف في تأخر انطلاق حاضنات الأعمال في الجزائر كنقص الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير الحاضنات، ضعف الوعي السياسي والإقتصادي، ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية وتأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات...إلخ. [لومايزية،2021،ص206-208]

فقد تطور عدد الحاضنات في الجزائر كما يلي:

- 2009: تم إنشاء حاضنات (عنابة، وهران، برج بوعريريج، غرداية).
- 2012: تم إنشاء حاضنات (بسكرة، ميلة، سيدي بلعباس، ورقلة، باتنة, أدرار البيض، أم البواقي، خنشلة).
- 2016: تم إنشاء حاضنات (البويرة، تيارت، بشار).

إن معيار حاضنات الأعمال والمؤشر الأساسي لأدائها هو عدد المشاريع المحتضنة والجدول الموالي يوضح عدد المشاريع المحتضنة من طرف حاضنات الأعمال في الجزائر وذلك في ظل المؤسسات المنشأة خلال الفترة 2011-2017 كما يلي:

**جدول(1)** : تطور حاضنات الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2011-2017.

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع المحتضنة | 33 | 29 | 37 | 120 | 135 | 158 | 161 |
| عدد المؤسسات المنشأة | 19 | 28 | 37 | 75 | 84 | 70 | 83 |

المصدر [منصوري واخرون،2019،صفحة224].

**التعليق :**

يلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع من طرف حاضنات الأعمال شهدت ارتفاعا مستمرا خلال سنوات الدراسة، بحيث تجاوزت نسبة 100% سنة 2014 ليستمر الارتفاع ولو بوتيرة قليلة إلى غاية 2017، لكن يبقى هذا العدد لا يرقى للمستوى المنوط به مقارنة مع الدول الأخرى التي شهدت تطورات ضخمة في هذا الصدد، والسبب يعود إلى حداثة مفهوم هذه الأخيرة وقلة انتشارها ومعرفة أصحاب المشاريع بها.

بالنسبة إلى المؤسسة الناشئة تجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلا في إطلاق هذا النوع من المشاريع خاصة في ظل التأخر التكنولوجي في جميع الأصعدة، بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير، بالرغم من وجود بعض المبادرات المحدودة في إنشاء شركات ناشئة، إلا أنه ولحد الآن لا توجد تجربة رائدة، كما يلاحظ أن أغلب المؤسسات الناشئة تنشط في مجال التسويق الإلكتروني، كما أنها مجرد محاكاة لتجارب سابقة في العالم، كما هو الحال بالنسبة لأنجح الشركات الناشئة على المستوى الوطني، شركة واد كنيس، [oued kniss.com] وهو موقع إلكتروني مخصص للإعلانات تم إطلاقه سنة 2006، وهو عبارة عن إعادة لفكرة تم تطبيقها في فرنسا.

ولتسيير عمل الحاضنات أنشأت الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية بموجب المرسوم التنفيذي 91/04 الصادر 24 مارس 2004، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية، وهي هيئة ذات طابع صناعي وتجاري تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، يوجد مقرها في الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله، وتعتبر الوكالة كوسيلة للدولة في مجال تحديد وتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير الحظائر التكنولوجية ومن مهامها ما يلي:

- إعداد واقتراح العناصر الأساسية للسياسة الوطنية في مجال ترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية؛
- تصور و وضع الحظائر التكنولوجية الموجهة لتدعيم الإمكانيات الوطنية من أجل ضمان تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي؛
- الإشراف على بناء هياكل الحظائر التكنولوجية؛
- خلق الانسجام بين المؤسسات الوطنية للتعليم العالي والبحث و التطوير الصناعي والهيئات المختصة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في برامج تطوير الحظائر التكنولوجية؛
- ضمان تنفيد ومتابعة وتقييم التزامات الدولة في إطار الاتفاقيات الجهوية والدولية وفي مجال نشاطات الحظائر التكنولوجية.

يتمثل عمل الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية في الإعلان عن المشاريع كل عام في إطار مخطط استراتيجية "الجزائر الإلكترونية" المنبثق من الجامعات والمدارس الكبرى والمعاهد، إضافة إلى أصحاب المشاريع البطالين الذين لديهم فكرة لإنشاء مؤسسة إلكترونية ويشارك كل شخص صاحب فكرة تكنولوجية مبتكرة لخدمة مجال التكنولوجيا.

### المطلب الثالث: هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

تتمثل هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر فيما يلي:

**الفرع الأول: الحاضنات**

وفقا للمادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في رمضان 1433 الموافق ل 21 جويلية 2012 الذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، يتم تعريف الحاضنة كهيكل استقبال ومساندة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث تساعد صاحب المشروع على تحقيق وإثبات إمكانية تطبيقها في المدى البعيد وتقدم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والإستشارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة.

تتواجد الحاضنات في كل من جامعة البليدة 1، قالمة، الوادي، المسيلة، عنابة، ورقلة بومرداس، المدرسة الوطنية متعددة التقنيات بقسنطينة (المرسوم الوزاري المؤرخ في 20 صفر 1442 الموافق ل8 أكتوبر 2020 المتضمن إنشاء المصالح المشتركة للبحث. [وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2020]

كما تتواجد الحاضنات أيضا في مراكز البحث مثل مركز تنمية التكنولوجيا المتقدمة، وخارج كيانات البحث مثل حاضنات الوكالة الوطنية لتثمين البحث والتنمية التكنولوجية، وحاضنة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية بسيدي عبد الله، ومعهد حبة، وحاضنات خاصة مثل:Sylabs، Incubme، Capcowork...

**الفرع الثاني: دار المقاولاتية**

بفضل الشراكة بين الجامعات والوكالة الوطنية لتنمية وتطوير المقاولاتية، تم إنجاز ما يقارب 58 دار مقاولاتية في الجامعات حيث تغطي كامل التراب الوطني، قامت بتمويل عدة مشاريع في مختلف القطاعات كالزراعة والصيد البحري، البناء الى غير ذلك، حيث تقوم بتدريب أكبر عدد من الطلاب على ثقافة وروح المقاولاتية حتى بعد انشاء مؤسساتهم كتدريبهم على مسائل الادارة والموارد البشرية، المحاسبة وجميع مجالات الاهتمام أيضا من أجل تحسين فرص العمل وروح المبادرة لتأسيس مؤسساتهم الخاصة وتسهيل وتقديم الدعم لهم لتنفيذ أفكارهم التجارية مما يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة، كما أنها تقوم بدعم المؤسسات الناشئة وذلك بمرافقة أصحاب المؤسسات، وتقديم الاعانات المالية والشبه مالية وتسهيل الاجراءات القانونية، والاستماع لحاجات المؤسسة من أجل شراكة أفضل وتنمية محلية واقليمية ووطنية.

**الفرع الثالث: مشاتل المؤسسات**

وفقا للمادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل25 فيفري 2003 تعتبر مشاتل المؤسسات مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لإشراف الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأتي المشاتل في أحد الأشكال التالية:

**أولا- الحاضنة:** هيكل الدعم الذي يدعم أصحاب المشاريع في قطاع الخدمات.

**ثانيا- ورشات عمل التتابع:** هيكل الدعم الذي يدعم أصحاب المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والحرف.

**ثالثا- فندق المؤسسة:** هيكل الدعم الذي يدعم أصحاب المشاريع في مجال البحث.

تتمثل مهمة المشاتل في الاستقبال الإيواء و الدعم لفترات زمنية محدودة للشركات الناشئة و أصحاب المشاريع، مثل إدارة و تأجير المحلات، تقديم الخدمات والنصائح المشخصة، وتقوم بتسيير وايجار المحلات حيث تقوم بوضع محلات تحت تصرف المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاط المشروع.

تتواجد مشاتل المؤسسات في 13 ولاية (أدرار، أم البواقي، باتنة، بسكرة، سيدي بلعباس، عنابة، ورقلة وهران، البيض، برج بوعريريج، خنشلة، ميلة، غرداية).

**الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية**

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 3 ماي 1998، تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعد مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، مكلفة بدعم المبتكرين منذ ولادة الفكرة إلى غاية إنشاء شركة، واخراج مشاريعهم من دائرة المخبر الى دائرة السوق من خلال مساعدتهم في دراسة السوق، البحث عن الشركاء، و الحفاظ على الملكية الفكرية للابتكار.

**الفرع الخامس: الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية**

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-91 المؤرخ في 24 مارس 2004 تحت وصاية وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجية والرقمية، وتعد مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يقع مقرها في سيدي عبد الله ،توفر الوكالة من خلال حاضناتها استضافة ومرافقة للمقاولاتية في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصالات.

## المطلب الرابع: تعثر الشركات الناشئة في الجزائر

تحظى الشركات الناشئة في الجزائر باهتمام واسع النطاق من طرف الدولة. حيث تسعى دائما لتشجيعها ودعمها بشتى الطرق لإنجاحها والاستفادة من خدماتها بالرغم من ذلك تشهد صعوبات جمة تحول بينها وبين الإستمرار والاستدامة. [بلقواسمي، بن يوسف،2020،ص125-131].

**الفرع الأول: القضايا والنزاعات**

الجدول(2) : عدد القضايا المتنازع فيها خلال الفترة الممتدة من 2017 الى 2019

| السنة/النزاع | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| منازعات (مدني تجاري) | 692 | 631 | 149 |
| منازعات (جزائي) | 41 | 139 | 88 |
| المجموع | 733 | 770 | 237 |
| المجموع الكلي | 1740 | | |

المصدر[ مصلحة التحصيل، المنازعات والشؤون القانونية، بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية الشلف]

وسيتم التعليق على هدا الجدول بعدما نتطرق لعدد المؤسسات المعنية بعدم سداد القرض بدون فائدة الممنوح من طرفَANADE الممثل في الجدول ادناه.

الجدول (3) :عدد المؤسسات المعنية بعدم سداد القرض بدون فائدة الممنوح من طرفAnsej.

| السنة | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| عدد الشركات | 898 | 851 | 770 |

المصدر[ مصلحة التحصيل، المنازعات والشؤون القانونية، بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية الشلف]

**التعليق:**

من خلال الجدولين رقم 1 و2: يظهر لنا أن العدد الإجمالي للقضايا المتنازع فيها خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى 2019 بلغ 1740 قضية بنوعيها المدني التجاري والجزائي. حيث تعود أسباب المنازعات التابعة للقسم المدني التجاري إلى عدم احترام دفتر الشروط، التصريحات الكاذبة. وعدم احترام آجال الدفع. وبلغ عدد المؤسسات المعنية بعدم سداد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ 2519 شركة خلال نفس الفترة أما المنازعات الجزائية فتتعلق بتبديد الأموال المرهونة وخيانة الأمانة.

وترتبط خلفيات هذه الأسباب حسب تصريحات مدير مصلحة التحصيل والمنازعات والشؤون القانونية بنقص الخبرة لدى اصحاب المشاريع، غياب الرؤية الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي محدودية الهدف سوء اختيار موقع الشركة المراد تأسيسها، عدم كفاءة الموارد البشرية والطاقم الإداري، سوء تسيير الميزانية والتأخر في تغطية التكاليف وهذا ما أدى إلى تماطل أصحاب المشاريع عن الالتزام بمسؤولياتهم، والتقاعس عن تسديد ما عليهم من قروض وتثاقلهم عن ذلك.

الشكل (1) : منحنى تطور القضايا المتنازع فيها

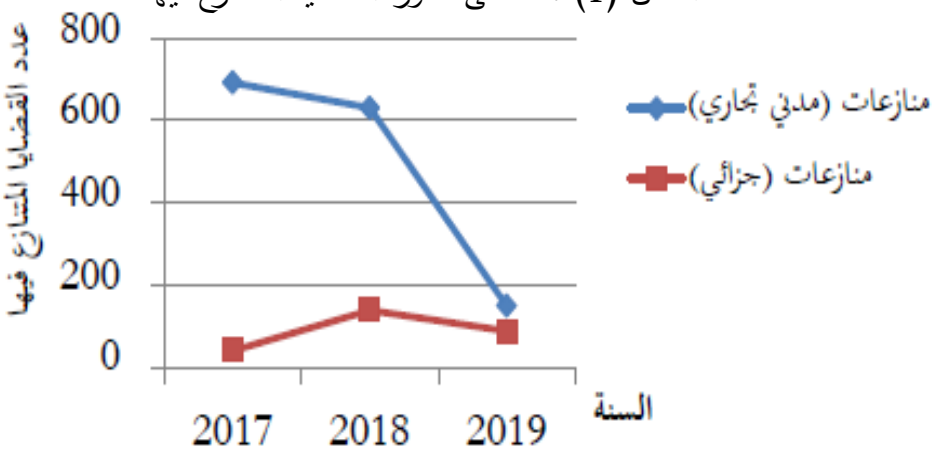


المصدر:[ مخرجات برنامج Excel]

يوضح الشكل منحنى القضايا المتنازع فيها، والذي يظهر انخفاض في عدد المنازعات المدنية التجارية وتذبذب منحنى المنازعات الجزائية، وتعود الأسباب في تسوية وضعية فئة من الشركات، وتصفية أخرى وظهور قضايا جديدة بظهور المشاريع الجديدة التي واجهت صعوبات وتعثرت بعد فترة قصيرة من نشأتها حيث بلغت الزيادة من سنة 2017 إلى 2018 فيما يخص القضايا الجزائية 98 قضية، وتجدر الإشارة إلى أن تعثر هاته الشركات غالبا ما ينحصر بين بداية المشروع، تحقيق الربح، وتسديد الديون، أو توفير السيولة وهذا الأمر يمثل توليفة صعبة في العديد من الأحيان على الشركات في الوصول إلى الهيكل التمويلي الأمثل الذي يجنبها التصفية والدخول في إجراءات قضائية.

**الفرع الثاني: دور الموارد المالية والقدرات الفنية والحجم في تعثر الشركات**

أن أسباب تعثر هاته الفئة يرتبط بالتعثر المالي للمشروع لعدم القدرة على سداد القروض وفوائدها للبنوك إضافة إلى صعوبة الحصول على تمويل رسمي من الجهات الحكومية المعنية بالشركات الناشئة لزيادة رأس المال، وأخيرا عدم القدرة على زيادة رأسمال الحالي بطرق غير رسمية أو بالطرق الشخصية لعسر الحال.

وجاءت الأسباب المتعلقة بالمهارات الإدارية والتسويقية في المرتبة الثانية، حيث تعاني المقاولات المبثوثة من عدم توافر المهارات الإدارية لدى العاملين بالمشروع، ونقص في الخبرات التسويقية لمنتجاتها في السوق التنافسية، إضافة إلى شدة المنافسة في السوق وارتفاع أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وزيادة تكاليف النقل والمناولة.

إن معيار الحجم له تأثير على احتمالية فشل الشركات الناشئة، حيث كلما قل حجم الشركة كلما كان إحتمال فشلها أكبر والعكس صحيح، إذ تنخفض احتمالية الفشل في الشركات ذات الحجم الكبير، ولعل أهم سبب يتمثل في قدرة هذا النوع من الشركات على امتلاك إمكانيات أكبر في اللجوء إلى الأسواق المالية وتستطيع الاقتراض بشروط أيسر من تلك التي أقل منها حجما.

**الفرع الثالث: مراحل تعثر الشركات**

وتمر مراحل تعثر الشركات الناشئة بثلاث مراحل أساسية قبل الوصول إلى المرحلة التي يتوجب عليها التوقف الإجباري عن ممارسة النشاط بحكم قضائي يعلن إفلاسها إما بصفة نهائية إن كان القرار يتضمن الإقرار بتصفيتها، أو بصفة مؤقتة إذا كان من الأفضل إجراء التسوية القضائية بمنحها فرصة أخرى لمواصلة النشاط إذا كانت القرائن الثبوتية تقر بذلك. وعليه يمكن تشخيص المراحل التي تسبق إحدى هذين الإجرائين كما يلي:

**أولا- مرحلة ظهور بوادر الفشل:** ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية والتي تتمثل أهمها في نقص الطلب على منتجات الشركة، ضعف كفاءة أساليب الإنتاج، ضعف الموقف التنافسي للشركة والزيادة الكبيرة في تكلفة التشغيل، انخفاض معدل دوران الأصول، إقرار توسعات استثمارية بدون توافر رأس المال الكافي لمواجهتها، انعدام التسهيلات المصرفية الكافية.

**ثانيا- مرحلة العسر المالي المؤقت (الارتباك المالي):** في هذه المرحلة تكون الشركة ذات أصول تفوق في قيمتها مجموع التزاماتها، ولكن توزيع هذه الأصول يكون بشكل لا يمكنها من الحصول على عوامل الإنتاج ومقابلة إلتزاماتها الجارية لضعف مركزها النقدي وبالتالي فهي تحدث نتيجة لعدم كفاية السيولة، وهذه الحالة عادة ما تكون مؤقتة لأن التدهور مازال في بدايته، لدى تسمى هذه المرحلة بالعسر المؤقت.

**ثالثا- مرحلة العسر المالي الفني:** كما سبق الاشارة إليه بأنه يشير إلى عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والتي تنشأ من الانخفاض الجوهري في الرصيد النقدي المتاح واللازم لدفع التزاماتها المستحقة، وبالتالي فحالة فقدان السيولة تحدث بالرغم أن الأصول تغطي الالتزامات ولكنها متوفرة في شكل يصعب تحويله لنقدية في الوقت المناسب، مما يعني أن المشكلة في الموقف النقدي وليس في الموقف المالي، ولهذا فإن الشركة تكون في حالة عسر مالي إذا كانت أصولها المتداولة أو قيمة استثمارها الموجهة لرأس المال العامل غير كافية لمواجهة التزاماتها الجارية بكامل قيمتها بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير القيمة المناسبة.

**خلاصة :**

تعتبر المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسات حديثة التأسيس بمعنى أنها شابة ويافعة في عالم الأعمال وهو ما يؤكده اللفظ باللغة الأجنبية Startup، وتعتبر لبنة اقتصاد كل دولة حيث أن دورها يتزايد باستمرار لذا يحتاج إلى دراستها دراسة معمقة ومتابعة أنشطتها لمعرفة كل الجوانب المساهمة في تأسيسها ونموها وضمان استمراريتها واحتلال مكانة في الأسواق المحلية والعالمية حيث أصبح التوجه إلى المؤسسات الناشئة ضرورة لا بد منها نظرا للنتائج الكبيرة المحققة.

تهتم الجزائر كغيرها من الدول بموضوع المؤسسات الناشئة بشكل كبير نظرا لأهميتها في التنمية المحلية وترقية الإقتصاد واعتبارها أحد أهم البدائل التي يمكن الإعتماد عليها مستقبلا في تنويع الاقتصاد غير أنها لازالت في بدايتها ودون مستوى التطلعات وبعيدة عن مفهومها مقارنة بالدول المتقدمة وذلك بحكم بعدها عن المجال التكنولوجي وغياب وعي المستثمرين وتأخرها عن الإهتمام بتأسيس حاضنات الأعمال والتي تبقى جد محدودة وهو ما يغيب دورها كأداة دعم وعامل إنمائي للمؤسسات الناشئة مما جعلها تواجه تحديات نظرا لحداثتها و صعوبة تمويلها.

# الفصـــــل الثانـــي:

# آليات مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة

**ويتضمن ما يلي:**

**المبحث الأول: عموميات حول التمويل**

**المبحث الثاني: واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**

## تمهيد:

إن التمويل بمثابة الضالة التي تشأنها جميع المشروعات سواء كانت مملوكة من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين فالمشروع يحتاج إلى التمويل منذ بدايته وطول حياته حتى يستطيع مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالمشروع ، ويرى علماء الاقتصاد والإدارة المالية أن عملية التمويل مستمرة ويعتبر تمويل احتياجات المؤسسة عن طريق مواردها الخاصة تمويلا ذاتيا، كما يعد التمويل من بين الأساسيات لإنشاء و توسيع المؤسسات الناشئة وذلك من خلال التغطية الكافية لاحتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة وأيضا ضمان استمراريتها، ولذلك أخد تطوير أدوات التمويل اهتماما كبيرا من قبل الماليين والمستثمرين لتبرز تقنية جديدة تختلف عن التمويل التقليدي والتي تتمثل بدورها في رأس المال المخاطر و سنحاول من خلال هده الورقة البحثية التعرف على التمويل بصفة عامة أي سنتطرق لتعريف وأشكاله ومصادره...الخ وأيضا سنتعرف على واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وأهم شركات رأس المال المخاطر في الجزائر وسنخص بالذكر شركة FINALEP (Financière algérienne de participation ).

## المبحث الأول: عموميات حول التمويل

يعد التمويل من أساسيات انشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، لذا تحتاج المؤسسات لأدوات التمويل بأشكالها المختلفة وهذا من أجل تغطية احتياجاتها المختلفة للقيام بأنشطتها ووظائفها، فلذلك تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات نظرا للخصائص التي تتميز بها المؤسسات.

### المطلب الأول: تعريف التمويل

يقصد بتمويل المؤسسة عموما منحها مختلف الموارد المالية سواء كانت دائمة أو مؤقتة لمزاولة النشاط الذي أسست من أجله، استثمارا كان أو استغلالا. [شوقي 1998، ص43].

ويمكن تعريفه أيضا على أنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة. [شاكر، 2006، ص14]

كذلك يعرف أيضا على أنه توفير الأموال من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

أيضا يعرف على انه مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة.

من خلال كل هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة ويكون ذلك إما داخليا أو خارجيا. [الشيخي، الجزراوي، 1889، ص20].

### المطلب الثاني: أهمية التمويل وأشكاله

يعتبر التمويل عصب المشروع والطاقة المحركة لجميع الوظائف والأعمال، اذ لا قيان لاي عمل يعود بالربح او استثمار يعود بفائدة دون وجود راس المال، وبقدر حجم وتسيير مصادره وحسن استثماره فتحتاج المشروعات بشكل عام منذ بداية نشاطها الى اموال لمواصلة نشاطها او لتغطية عجزها ، ومن خلال هذا سنتطرق في هذا المطلب الى اهمية التمويل ومختلف أشكاله.

#### الفرع الأول:أهمية التمويل

تأتي أهمية التمويل من الحاجة إلى الأموال فتزداد أهمية التمويل بزيادة الحاجة إلى المال وتنقص بنقصان هذه الحاجة، ويرجع التمويل في أصله سواء كان عاما أو خاصا إلى حاجة الاقتصاد إلى السلع والخدمات فبازدياد الحاجة إلى هذه السلع والخدمات تزداد أهمية التمويل وتنقص أهمية التمويل في مجتمع لا يتسم بالمبادلات أي يتم إشباع الحاجة الاقتصادية بواسطة الإنتاج المباشر وبالاعتماد على استغلال الموارد الاقتصادية. [شوقي 1998، ص44]

كما أنه كذلك يعتبر الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أن تضخ الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تحقق الأهداف التشغيلية والإستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة. [عجام،2001، ص31]

**الفرع الثاني :أشكال التمويل**

هناك عدة أشكال للتمويل نذكر منها:

**أولا- التمويل المباشر:** هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية).

**1) المؤسسات:** تستطيع الحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها أومن عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل في: إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص، إصدار سندات، الائتمان التجاري، التحويل الذاتي...

**2) الحكومة:** تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة وأسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد: أذونات الخزينة.

**ثانيا- التمويل غير المباشر:** يعبر هذا النوع عن كل طرق ووسائل التمويل غير المباشرة والمتمثلة في الأسواق المالية والبنوك، أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين.

[https://thefutureoney.blogspot.com/2009/05/direct.financing.html,16/05/2021.21:00?fbclid=IwAR2bHzKHAdtWw5cEz-Y2PRO2yyIsFj_CaqLHFk51DyuBrhyeyTE6H1RRuHE]

حيث يقوم الوسطاء الماليون المتمثلون في السوق المالية وبعض البنوك بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، ثم توزع هذه الادخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل.

وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى والتي تكون في شكل ضمانات والتي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد والتصدير مثل الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.

## المطلب الثالث: وظائف وأنواع التمويل

سنتطرق في هذا المطلب المتناول إلى كل من وظائف التمويل وأنواعه.

**الفرع الأول :وظائف التمويل**

يتميز التمويل بشكل عام بعدة وظائف وهي كالتالي:

**أولا- التخطيط المالي:** تطبق المؤسسة هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاتها المستقبلية وبغية تحضير نفسها، حيث أنه خلال تقديرات المبيعات والمصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالية وطريقة تحصيلها دون إهمال عنصر عدم التأكد من المعلومات التنبئية ، كما يجب وضع خطط ملائمة مع الأوضاع غير متوقع حدوثها.

**ثانيا- الرقابة المالية:** تتم عملياتها من خلال التقييم المتواصل لأداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعة وتقييم الأداء من خلال الاطلاع على تقارير الأداء بإبراز الانحرافات ثم تحديد أسباب حدوثها.

**ثالثا- الحصول على الأموال:** يبين التخطيط المالي للمؤسسة الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب ولتلبية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة إلى مصادر داخلية وخارجية من أجل الحصول عليها بأدنى التكاليف وأبسط الشروط.

**رابعا- استثمار الأموال:** من المهم أن تستعيد المؤسسة الأموال التي استثمرتها في أصل من الأصول سواء كانت ثابتة أو متداولة، نظرا لاحتياجها في تسديد التزاماتها وعند الحصول عليها يسعى المدير المالي إلى استغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع، وذلك من أجل تحقيق أعلى مستوى من الربح.

**خامسا- مقابلة مشاكل خاصة وطارئة:** يفترض على المسير المالي بأن يقوم بالوظائف الأربعة السابقة دوريا، ولكن هناك بعض المشاكل التي قد تحدث من حين إلى آخر، كالعمليات في إنتاج سلعة معينة وإنتاج سلعة جديدة، أو الجمع بين مشروعين أو أكثر من عمليات الاندماج والانضمام.

[عبيدات ،1997، ص21-22].

**الفرع الثاني :أنواع التمويل:**

هناك نوعان للتمويل وهما: تمويل نشاطات الاستغلال وتمويل نشاطات الاستثمار.

**أولا - تمويل نشاطات الاستغلال :**

نشاطات الاستغلال هي التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة، والتي لا تتعدى في الغالب سنة واحدة (12 شهرا) وبعبارة أخرى هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج، ومن أمثلتها: التموين، التخزين الإنتاج التوزيع وجني المحصول...، ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل مع هذه الطبيعة، وتأخذ نشاطات الاستغلال الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك التجارية خصوصا ويرجع ذلك إلى طبيعة هذه البنوك باعتبارها مؤسسات مالية ووظيفتها تحويل الإيداعات التجارية إلى قروض، ويقدم البنك هذه القروض قصيرة الأجل إما لمواجهة الصعوبات المطروحة في السوق أو من أجل السماح لطالبيها من القروض الخاصة.

**1) القروض العامة:** سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتكوين الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة وتلجأ

المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

أ- **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض تمنح للزبون من أجل تخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض، ويتم اللجوء إلى مثل هذا النوع من القروض في فترات معينة مثل نهاية الشهر. حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة قيامه بدفع رواتب العمال، تسديد الفواتير (الكهرباء، الغاز، الكراء) ولا يكفي ما عنده من سيولة في الخزينة لتغطية كل هذه المصاريف، فيلجأ حينها إلى البنك لطلب القروض.

ب- **المكشوف:** وهو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن دعم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة طويلة نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة، ونظرا لطول هذه المدة وخوفا من تجميد سيولة البنك لدى المؤسسة فإن البنك يجد نفسه مضطرا إلى القيام بدراسة جديدة عندما يقدم على منح هذا النوع من القروض و من أهم العوامل التي تدعم قراره في منح القرض هي:

- العائد المتوقع المنتظر من العملية التي يقوم بها الزبون؛
- سرعة دوران هذه العملية؛

وهذا وبالتالي يضمن إلى حد كبير استرداد القرض في الوقت المناسب والتقليل من خطر التجميد.

ج- **قرض الموسم:** القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول فترة الاستغلال، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية، فالمؤسسات تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة من السنة التي يحصل خلالها الإنتاج، وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة ومن بين أمثلة هذه العمليات إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية حيث تمتد فترة الإنتاج وتحصل المبيعات ما بعد جني المحصول الزراعي.

ولكن قبل الإقبال على هذا النوع من القروض فان الزبون مطالب بأن يقدم إلى البنك مخطط للتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعاداته وعلى أساس هذا لمخطط يقوم البنك بتقديم القرض ويقوم الزبون أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا وفقا لمخطط استهلاك الموضوع مسبقا.

د- **قرض الربط:** وهو عبارة عن قرض يمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحقيقها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

2) **القروض الخاصة:** هذه القروض غي موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وإنما توجه لتمويل أصل معين. وهناك ثلاثة أنواع من القروض الخاصة:

- تسبيقات على البضائع؛
- تسبيقات على الصفقات العمومية؛
- الخصم التجاري.

3) **القروض المقدمة للأجراء:** إلى جانب كل الأنواع السابقة الذكر فإنه يمكن للبنك أن يمنح قروضا ذات طابع شخصي بشكل عام وهدفها تمويل النفقات الخاصة بالأفراد.

**ثانيا- تمويل نشاطات الاستثمار :**

تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موقعها وطبيعتها ومدتها ولذلك فإن هذه العملية تتطلب أشكالا وطرقا أخرى للتمويل تتناسب وهذه الميزات العامة، وتعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة يمكن أن تستند على حال من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمارات فإذا تعلق الأمر بتمويل من أجل الحصول على آلات ومعدات فمثلا لأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل أما إذا كان الأمر يتعلق بتمويل عقارات فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل.

1) **تمويل متوسط الأجل:** توجه القروض متوسطة الأجل إلى تمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبعة سنوات كتجهيزات الإنتاج بصفة عامة.

2) **تمويل طويل الأجل:** تلجأ المؤسسات للقروض طويلة الأجل نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تحملها لوحدها. [مولاي، 2016-2017، ص4-6.]

## المطلب الرابع: مصادر التمويل

للتمويل مصادر داخلية ومصادر خارجية وفيما يلي سنتطرق إلى كليهما بالتفصيل:

**الفرع الأول :المصادر الداخلية للتمويل**

يقصد بالتمويل الداخلي قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وذلك عن طريق رأس المال المدفوع لأصحاب المشروع ، ويتكون التمويل الداخلي من:

**أولا- الأرباح المحتجزة** *:*هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو السنوات السابقة ،ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العامة للشركة ضمن عناصر الأموال الخاصة، وتعتبر الأموال المحجوزة ضمن عناصر الأموال المكونة ذاتيا، فبدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين تقوم المؤسسة بالاحتفاظ به على شكل احتياطات .

**ثانيا– الإهتلاكات:** يعبر الاستهلاك عن نقص قيمة الاستثمارات أو بمعنى آخر يعرف الاستهلاك على انه تقدير الخسارة الناتجة عن تدهور بقيمة الأصل عبر الزمن .

**ثالثا– المؤونات ذات الطابع الاحتياطي :** تعرف المؤونات على أنها مخصصات تشكلها المؤسسة لمواجهة التكاليف المحتمل حدوثها في المستقبل سواء كانت تكاليف ذات طابع استثنائي أو المتعلقة بالاستغلال الجاري .

**رابعا– الاحتياطات :**وهيا عبارة عن أموال مجمعة من طرف المؤسسة وتمثل جزء من النتيجة الموزعة والذي تستعين به المؤسسة للتوسيع في نشاطها، حيث يعتبر من مصادر التمويل الداخلية والتي تستعمل في تمويل أصولها. [ زواوي، 2008 /2009، ص41]

تأخد الاحتياطات عدة أنواع أبرزها ما يلي:[compta-213.com/2019/3/les-reserves.html ]

**1) الاحتياطات القانونية :** وهي احتياطات اجبارية حددها المشرع وفقا للمادة 721 من القانون التجاري الجزائري "يجب على الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الأسهم أن يكون لها احتياطي 5% سنويا وهدا بعض تخفيض خسائر السنوات الماضية ولا يكون هذا الاحتياط اجباري اذا بلغ 10% من الأموال الخاصة للشركة.

**2) الاحتياطات النظامية :** وهو الاحتياطي الذي ينص على تكوينه في نظام الشركة وذلك بتعيين أو تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة ينص عليها النظام الأساسي، ولا يمكن للشركة الرجوع عن تكوينه أو استعماله واستخدامه في غير الأغراض المخصصة لها بقرار من الجمعية العامة.

**3) الاحتياطات التعاقدية :** وهي التي نص عليها بنود عقود المؤسسة مع الغير، تكون هذه الاحتياطات في أي مؤسسة، وذلك للعقد المبرم بينهما وبين الغير كالعقود التي تبرمها المؤسسة مع الدائنين والموردين.

**4) الاحتياطات الاختيارية :** وهي عبارة عن أرباح موزعة، يقترح هذا من الاحتياطات من طرف مجلس الادارة على الجمعية العامة للمساهمين، حيث أنها تعتبر من الاحتياطات التي يمكن للمؤسسة تكوينها اضافة الى الاحتياطات القانونية، حيث أن هذا النوع لا يكون تعاقدي ولا قانوني ولا نظامي.

**الفرع الثاني :المصادر الخارجية للتمويل :**

تلجأ المؤسسات إلى المصادر الخارجية لتغطية عجزها المالي وضمان استمرارية حياتها. وتأخذ هذه المصادر الأشكال التالية:

**أولا– القروض:** تعتبر القروض من بين أهم مصادر التمويل التي تلجأ اليها المؤسسات وتنقسم هذه الأخيرة الى:

**1) قروض قصيرة الأجل:** تلجأ المؤسسات الى البحث عن مصادر تمويل جديدة عندما تكون مصادر التمويل الذاتية غير كافية لمواجهة احتياجاتها، أو لأنها لا ترغب في استعمال المزيد منها لأسباب تتعلق

بالربحية أو التوقيت، والقروض قصيرة الأجل من بين أهم المصادر التي تعتمد عليها المؤسسات نظرا لانخفاض كلفتها مقارنة بالقروض الأخرى و انخفاض مخاطرها بشكل عام.

**2) قروض متوسطة الأجل:** هذا النوع من القروض يتم سداده خلال فترة تزيد عن سنة و تقل عنة عشرة(10) سنوات، كما يستخدم لتمويل الحاجة الدائمة للمؤسسة كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ.

**3) قروض طويلة الأجل:** وهو التمويل الذي تتراوح مدته ما بين خمس (05) سنوات و خمسة وعشرين (25) سنة، حيث تكمن أهميته في تحديد سرعة واتجاه نمو المنشآت.

و ينشأ التمويل الطويل الأجل من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الانتاجية ذات المردودية على المدى الطويل. [https://mdrscenter.com].

**ثانيا- الأوراق المالية:** الأوراق المالية هي تلك الصكوك التي تصدرها الهيئات الحكومية فتعتبر هذه الأخيرة أفضل طريقة لسداد الديون المستحقة على الشركة، وتتخذ الأوراق المالية عدة أشكال نذكر منها:

1) **الأسهم:** تعتبر الأسهم الوسيلة الأولى للتمويل طويل الأجل، بحيث تعطي الأسهم حاملها نصيبا في الملكية، ويوجد نوعان من الأسهم:

**أ- الأسهم العادية:** الأسهم العادية في وجهة نظر الشركات هي وسيلة تمويل رئيسية، لذا كان الاعتماد شبه رئيسي على هذا النوع من الأسهم للتمويل الدائم للشركات، وخصوصا عند بدء التأسيس لأن هذا النوع من التمويل لا يحمل الشركة أية أعباء.

**ب- الأسهم الممتازة:** تعتبر الأسهم الممتازة مصدرا هاما من مصادر التمويل طويل الأجل، وتمتاز هذه الأخيرة بجمعها بين صفات أموال الملكية و الاقتراض، فالمؤسسات التي تعتمد على هذا النوع من الأسهم تتمتع ببعض المزايا أهمها عدم وجود تاريخ محدد لسدادها الا اذا تم النص على ذلك في عقد الاصدار، وهذا يعطي للشركة حق استبدالها بسندات في حالة انخفاض الفوائد.

2) **السندات:** يمكن للمؤسسات أن تصدر سندات في السوق المالية، حيث تعتبر هذه السندات بمثابة قروض طويلة الأجل لتمويل الحاجات المالية للمؤسسة.

فالسندات هي عبارة عن صكوك تصدرها المؤسسة، ويعتبر التمويل بها أقل تكلفة مقارنة بالتمويل بالأسهم، وأيضا يمكن هذا النوع من تحديد الفوائد الواجب دفعها مباشرة عند الاصدار، و تحديد المدة الازمة لتسديد الدين.

**ثالثا- القروض التجارية:** توفر البنوك القروض التجارية لأصحاب المشاريع و المؤسسات لتمويل احتياجات رأس المال العامل و تغطية احتياجات المؤسسة. [www.ahli.com].

ومن بين هذه القروض نذكر:

**1) الائتمان التجاري:** وهو شكل من أشكال التمويل قصير الأجل الذي تحصل عليه المنشأة الموردين فالمؤسسة تحتاج الى هذا النوع من الائتمان لتمويل رأس المال العامل في الحالات العادية، أو الموسمية و حالات عدم قدرتها على الحصول على القروض المصرفية.

**2) الشيك:** تقوم البنوك بمنح التمويلات المالية للعملاء بمختلف أشكالهم، فمنهم الأفراد ومنهم الشركات ومنهم الجهات الحكومية، وفي ما يخص التمويل بنظام الشيكات ففي بعض الأحيان تقوم البنوك بالطلب من العميل بالقيام بالتوقيع على الشيكات بمقدار المبلغ المالي الذي حصل عليه من البنك، أي بمقدار القرض الذي حصل عليه، وعادة ما يتم استخدام الشيكات في حال عدم وجود كفيل بنكي للعميل، أو عدم وجود ضمانات أو أصول ثابتة. [www.economicstars.com].

**3) الكمبيالة:** تقوم البنوك بتقديم الخدمات المالية والائتمانية للعملاء باختلاف أشكالهم، وذلك بطلب منهم، و من بين هذه الخدمات القروض التمويلية المتعلقة بالكمبيالات، والمعروف بأنها أوراق مالية يتم توقيعها من قبل البنك و العميل و هذا ما يضمن للبنك حق السداد وحصوله على الأموال التي منحها للعميل، وعادة ما يتم التوقيع على أكثر من كمبيالة وذلك بعدد الدفعات الشهرية الخاصة بقرض العميل فكل دفعة شهرية يتم التوقيع عليها بكمبيالة منفردة. [https://e3arabi.com].

## المبحث الثاني: واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعتبر عملية تمويل المؤسسات الناشئة عنصرا أساسيا بل وفعال لتحقيق كل ما هو مخطط من طرف هذه الأخيرة وهنا سنتعرف على كل ما يخص عملية تمويل المؤسسات الناشئة.

### المطلب لأول: أهداف وخصائص تمويل المؤسسات الناشئة

تمتاز عملية تمويل المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص تؤهلها إلى تحقيق الأهداف المخططة المرجو تحقيقها من إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

**الفرع الأول :أهداف تمويل المؤسسات الناشئة**

لتمويل المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الناشئة بصفة خاصة عدة أهداف، وتتجلى خلالها أهمية ودور التمويل المصغر في بعث حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل فيما يلي:

– توفير السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري بالإمداد بالتجهيزات اللازمة؛

– تسهيل مختلف التدفيقات النقدية والمالية بين مختلف الأعوان الاقتصادية لضمان توفير الموارد خاصة فيما بين الهيئات المالية والأعوان الاقتصادية الأخرى؛

– تغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري؛

– تستلزم الصناعة للتمويل التجاري وجود أطراف تنظم المخاطر (البنوك) ويضبطها (وكلاء التأمين ضد العجز عند السداد وضمان الحسابات)؛

– تحريك عجلة الاقتصاد وتحسين الإنتاج والرفع من الإنتاجية والارتقاء إلى مستوى العالمية؛

– رفع القدرات التصديرية للمؤسسات عن طريق دعم هذه المؤسسات وتمويلها؛

– يساعد على التوسع وفتح وحدات أو خطوط إنتاج جديدة لهذه المؤسسات وزيادة حجم أنشطتها ومنه زيادة العمالة؛

– يساعد التمويل الانتاج؛

– يري المؤسسات وخاصة المؤسسات الناشئة الحصول على المعدات والآلات والتجهيزات الحديثة بالنظر إلى إمكانياتها المالية المحدودة وعدم القدرة على الاقتراض من البنوك، كما يساهم في الحصول على العملة الصعبة؛

– الحد من الاستدانة؛

– تفعيل نظام المشاركة عن طريق التمويل الإسلامي؛

– العمل على التكفل وتمويل الأنشطة الخاصة بالتكوين والتدريس من أجل رفع الكفاءة والفعالية لتأهيل هذا النوع من المؤسسات؛

– مساعدة المؤسسات الناشئة بعيدا عن ضغوط المحيطات في مرحلة الانطلاق من خلال آلية حاضنات الأعمال.

**الفرع الثاني :خصائص تمويل المؤسسات الناشئة**

لتمويل المؤسسات الناشئة عدة خصائص يمكن أن تؤثر على موقف طرفي عملية التمويل من جهة والقائمين على المؤسسات الناشئة من جهة أخرى، وتتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي:

**أولا– ندرة رأس المال:** وهي الظاهرة السائدة في معظم الدول النامية، وذلك أن أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الناشئة تتميز بكثافة عنصر العمل واستخدام أدوات إنتاج بسيطة.

**ثانيا– الاحتياج الدائم للتمويل:** تعتبر الحاجة إلى التمويل إحدى أهم مميزات المؤسسات الناشئة، إذ نجد في بعض الاقتصاديات بالرغم من وجود قوانين وإجراءات تحث على كيفية تمويل المؤسسات.

**ثالثا– القدرة على الاستمرارية في تمويل المؤسسات:** هناك اتفاق عام على أن التطبيقات المثلى فيما يتعلق بتمويل المؤسسات بقدر ما تتميز بالقدرة على الوصول إلى أكبر عدد من الفئة المستهدفة تتميز أيضا بقابليتها على الاستمرار ماليا.

**رابعا– افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المؤسسة الناشئة:** يعتبر عامل الثقة من أهم العوامل التي تحكم تعامل مؤسسات التمويل مع عملائها، ويمثل عنصر الثقة بين مؤسسة التمويل والعميل محصلة لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الائتمانية للعميل والتي تتحدد من خلال القوائم المالية وحجم السيولة ومدى اعتماد المشروع على القروض والمقدرة الإنتاجية للمشروع والشكل القانوني والسمعة الائتمانية للقائمين عليه ومستوى الإدارة.

**خامسا– عدم توفر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمؤسسة الناشئة:** تتصف المؤسسة الناشئة عادة بانخفاض حجم أصولها الرأس مالية وتمثل هذه الأصول عادة الضمانات التي تعتمد عليها مؤسسات التمويل عند الائتمان وعادة ما تتجاوز احتياجات تمويل المؤسسة الناشئة قيمة هذه الأصول نظرا لحاجة المشروع إلى رأس مال عامل بصورة عادية.

**سادسا– افتقار المؤسسة الناشئة للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية:** يعتبر عامل الخبرة والدراية بأساسيات المعاملات المصرفية أحد العناصر المميزة للمؤسسات الكبيرة والتي تسهل التعامل مع البنوك وتفتقد غالبية المؤسسات الناشئة لهذا العنصر نظرا لضآلة إمكانيات القائمين عليها مع عدم القدرة على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال.

**سابعا– صعوبة إعداد دراسات الجدوى:** وذلك لارتفاع تكلفة إعداد هذه الدراسات من جهة و لعدم توافر البيانات عن المنتجات من جهة أخرى، هذا في حين أصبح تقييم دراسات جدوى المشروعات من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها مؤسسات التمويل عند منح الائتمان.

**ثامنا– عدم ملائمة القروض التي تطلبها المؤسسات الناشئة مع العمليات البنكية:** حيث أن هذه المؤسسات تحتاج في الغالب إلى قروض طويلة ومتوسطة الأجل لغرض إنشاءها بينما تفضل البنوك التجارية منح القروض قصيرة الأجل.

**تاسعا– ارتفاع تكلفة التمويل:** تلجأ المؤسسات الناشئة عادة إلى مؤسسات التمويل لاستكمال احتياجاتها التمويلية، وعلى الرغم من تقديم الدول لخطوط ائتمان ميسرة (من مواردها أو موارد منظمات دولية أو إقليمية) للمؤسسات الناشئة إلا أنها ليست كافية كما أنها لا تمول بعض احتياجات المؤسسة، حيث تقتصر في العادة على تمويل الأصول الثابتة.

أيضا من بين خصائصها ارتفاع نسبة المديونية بالمقارنة بأصول المؤسسة وتدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المؤسسة المصغرة. [بورنان، صولي، 2020،ص 134–136].

## المطلب الثاني: وجهات النظر في تمويل المؤسسات الناشئة

لقد تعددت مصادر التمويل للمؤسسات الناشئة بين قديم الفته الانشطة التجارية منذ زمن بعيد، وبين حديث أفرزته حاجات العصر، وفيما يلي سنتناول مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من زوايا مختلفة.

### الفرع الأول : تمويل المؤسسات الناشئة من وجهة نظر تمويل التنمية الاقتصادية و تمويل المؤسسة الاقتصادية

**أولا– من وجهة نظر تمويل التنمية الاقتصادية:** اعتمادا تصنيف تمويل التنمية الاقتصادية فيمكن أن نميز بين نوعين من جهات أو مصادر التمويل منها ما هو محلي وآخر خارجي.

**1) مصادر التمويل المحلية:** حيث يتم تمويل قطاع المؤسسات الناشئة من المدخرات الوطنية الاختيارية سواء بالنسبة للأشخاص أو المؤسسات، وأمام عدم كفاية الادخار العام والخاص لمواجهة التمويل المطلوب، فإن هناك وسائل محلية أخرى منها الجباية والقروض العامة والإصدار النقدي.

**2) مصادر التمويل الخارجية:** حيث تعتمد بعض الدول في تمويل قطاع المؤسسات الناشئة على الموارد الأجنبية لسد حاجاتها التمويلية، وهذه الأموال الإضافية الخارجية إما تأخذ شكل استثمار أجنبي مباشر من أشخاص أو هيئات أو مؤسسات، أو في صورة إعانات مالية وهبات وتسهيلات.

**ثانيا– من وجهة نظر تمويل المؤسسة الاقتصادية:** نقصد بها تشكيلة خصوم المؤسسة سواء ارتبطت بالدين أو الملكية أي جميع موارد الميزانية التي تستخدمها المؤسسة بهدف تمويل دورة الاستثمار أو دورة الاستغلال.

وأحيانا يأخذ تمويل المؤسسات الناشئة شكل دعم مقدم من الحكومة في صور مختلفة أهمها:

– منح إعفاءات جبائية وشبه جبائية وجمركية.

– تقديم المساعدة الفنية والاستشارة من قبل المختصين في مجال دعم وإسناد المؤسسات التي تؤهلهم الهيئة الوصية.

– تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات وقروض قصيرة الأجل لتمويل الاستغلال.

[ بورنان، صولي، 2020،ص 134–136].

**الفرع الثاني :مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من وجهة نظر التمويل الإسلامي:**

من بين أهم المشاكل التي واجه المشروعات الجديدة والتي تحد من إقبالهم على الاستثمار، نجد مشكلة تكاليف التمويل البنكي المتمثلة في الفوائد المحددة مسبقا وتكاليف أخرى رسمية قانونية وتكاليف غر رسمية وغير قانونية والتي أضحت معظم البلدان النامية منها الجزائر تشكل تكلفة إضافية وهي تزداد كلما تطورت آليات الفساد الاقتصادي وقلة الشفافية ويحد هذا كله على الإقبال على التمويل البنكي لدى شريحة واسعة في المجتمع خاصة المقبلين على إنشاء مؤسسات وذلك للشعور من جهة على عدم القدرة على تحقيق الفوائد التي تضمن تغطية خدمات القرض واسترجاع الضمانات ومن جهة ثانية قرارات البنك بالتمويل تعتمد على وجود الضمانات التي تكون متوفرة عادة لدى أصحاب هذه المؤسسات بالشكل الذي تطلبه البنوك.

ويعرف التمويل الإسلامي ب: "تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية". [قحف، 1998، ص12].

## المطلب الثالث: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين معوقات مؤسسات التمويل ومتطلبات الاحتياجات التمويلية

إذا كان مستوى تنمية وتطوير المؤسسات الناشئة وقطاع الأنشطة وقطاع الأنشطة الخاصة بها وجودة آليات التوزيع مهما، فإن حجم التمويل من خلال رأس المال أيضا على درجة أكبر من الأهمية، لذلك فإن التحدي التمويلي الذي تواجهه هذه المؤسسات تفرضه خصائص هذه المؤسسات ومتطلبات الاحتياجات التمويلية الخاصة بها من جهة ومدى اصطدامها بمؤسسات التمويل التي توفر الرأس المال من جهة أخرى.

**الفرع الأول :أسباب مشكلة التمويل من وجهة نظر مؤسسات التمويل**

يرى ممثلوا مؤسسات التمويل أنه من بين أسباب مشكلة تمويل المؤسسات الأصغر حجما تعود بالدرجة الأولى لعدم توافر الضمانات الكافية لمنح تمويل هذه المؤسسات خاصة أن هذا النوع عادة ما يتميز بانخفاض حجم الأصول الرأس مالية التي عادة تأخذها مؤسسات التمويل بعين الاعتبار عند منح الائتمان، ومن بين الأسباب أيضا نذكر ما يلي:

**أولا- نقص الخبرة:** يقصد بها الخبرة في أسس المعاملات البنكية والتي تعتبر أحد سمات المؤسسات الكبيرة، وزيادة على ذلك عدم قدرتها على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال وهذا نتيجة لافتقارها للسجلات المحاسبية.

**ثانيا- الافتقار لعنصر الثقة:** وذلك في القائمين على هذه المؤسسات، وهو العنصر الأساسي لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الائتمانية للزبون، والتي تحدد من خلال القوائم المالية والطاقة الإنتاجية والسيولة والسمعة الائتمانية للزبون.

**ثالثا- عدم ملائمة القروض المطلوبة:** حيث عادة تفضل البنوك منح التمويل قصير الأجل وغالبا هذه المؤسسات تطلب قروضا طويلة الأجل لغرض الإنشاء.

**رابعا- محدودية التسويق:** وهو ما يؤثر على سرعة دوران الأموال المستثمرة في المؤسسة وبالتالي عدم تسديد القروض.

**الفرع الثاني :أسباب مشكلة التمويل من وجهة نظر القائمين على المؤسسة**

يرى أصحاب المؤسسات الأقل حجما أن أسباب مشكلة التمويل التي تواجهها مؤسساتهم منها ما هو متعلق بالمؤسسة التي تقدم التمويل ومنها ما هو مرتبط بخصائص المؤسسة في حد ذاتها، ومن هذه المشاكل ارتفاع نسبة المديونية بالمقارنة بأصول المؤسسة والتي تعتبر من الجوانب الهامة خاصة عند دراسة حاجة المؤسسة الناشئة للحصول على تمويل أثناء الاستغلال أو التوسع حيث لا توفر أصول المؤسسة الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد لاستمرار العملية الإنتاجية، وخاصة أن البنوك تلتزم بنسبة محددة للمديونية مقارنة برأس المال، إضافة إلى مشكلة ارتفاع تكلفة التمويل المستعمل لتغطية احتياجات المؤسسة وهذا نظرا لاهتمام برامج دعم هذه المؤسسات عادة بتمويل الأصول الناشئة كما انه في بعض الأحيان تدخل مؤسسات التمويل بفرض الوصاية على هذه المؤسسات في ظل غياب عنصر الثقة تلجأ مؤسسات التمويل إلى متابعة التنفيذ وإلى التدخل بالمشورة المالية والتقنية في بعض الأحيان وعادة لا يتقبل صاحب المؤسسة هذا التدخل ويفضل تولي كامل عمليات المؤسسة، ويعتبر هذا من الأسباب التي تجعل العديد من أصحاب هذه المؤسسات يعزفون عن التعامل مع مؤسسات التمويل.

[أبو رضوان، 2006، ص629-631].

## المطلب الرابع: الطرق المستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة

يقصد هنا بالطرق المستحدثة بالنسبة للدول النامية، لأن هذه الطرق أو الأساليب اعتمدت منذ فترة طويلة في العديد من الدول المتقدمة، وبقيت محدودة أو منعدمة الاستعمال في كثير من الدول النامية وسنتناول كل من قرض الإيجار ورأس المال المخاطر واستغلال حقوق الملكية لطرق وتمويل وضمان وتقييم الائتمان كآليات مساعدة في زيادة إمكانية الحصول على تمويل يتوافق مع خصائصها.

**الفرع الأول: التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:** تعتبر شركات رأس المال المخاطر شركات تمويلية كونها توفر السيولة للمؤسسات، وتعد نوعا من المشاركة بها مخاطر عديدة، حيث أن رأس المال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تنطوي في الحال على التيقن بالحصول على دخل أو التأكد ن استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، أملا في الحصول على فائض قيمة عالي في المستقبل البعيد نسبيا عند بيع حصة هذه المؤسسة بعد عدة سنوات، ويهدف استخدام هذا الأسلوب التمويلي إلى:

– توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر والتي تتوفر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع وبذلك فإن رأس مال المخاطر هو طريقة لتمويل المؤسسات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها؛

– مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري والتغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة للمؤسسات المالية، ومن بين المؤسسات الناشطة في هذا الأسلوب نذكر منها :

**أولا– شركة SOFINANCE:** وهي مؤسسة مالية ذات أسهم أنشأت في 04 أفريل 2000 وتم اعتمادها من طرف بنك الجزائر في 9 جانفي 2001، حيث بلغ رأس مالها 5000000000 دج هدفها الاستثمار والمشاركة والتوظيف بالإضافة الى تدعيم وانعاش الاقتصاد الوطني، وبالنظر الى درجة الاهتمام بشركة رأس المال المخاطر في الجزائر الا أن نسبة مساهمتها في التمويل تتراوح ما بين 10% و 35% وهذه النسبة تبدو ضعيفة جدا مقارنة بنظيراتها في الدول النامية ، حيث ينحصر مجال عملها في الصناعات التحويلية كالمنتجات الغذائية، تخزين المنتجات الفلاحية، مواد التغليف وصناعة الألبسة...

ترتكز مهام شركة SOFINANCE (société financière d'investissements, de participation et de placement) على دعم ومساندة المؤسسات في تأهيلها وتطويرها، وذلك عن طريق ارشادها ومساعدتها في اعادة هيكلها المالي والاستراتيجي، وتوفير كل فرص التمويل الملائمة من رأس مال، قروض متوسطة والقرض الايجاري.....[ضياف، حمانة، 2016، ص 178–179].

**ثانيا– شركة FINALEP:** يمكن اعتبار المالية الجزائرية الأوروبية بمثابة رائدة وعميدة رأس المال الاستثماري في الجزائر، أنشأت سنة 1991 مقرها الرئيسي سطاوالي بالجزائر، قد تأسست في شكل مؤسسة مالية برأس مال قدره 73،75 مليون دج ،بأربعة مساهمين هم بنك التنمية المحلية ب 40% القرض الشعبي الجزائري ب 20%، الصندوق الفرنسي للتنمية ب 28.74%، والبنك الأوروبي للاستثمار ب 11،26%، كان الهدف من انشائها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة التمويل.

وسيتم التوسع في شركة FINALEP في الفصل التطبيقي.[بوالريحان، واخرون، 2021، ص 336].

**الفرع الثاني: التمويل بالاستئجار :** ظهر هذا النوع من التمويل في الآونة الأخيرة اتجاه المشروعات إلى استئجار معدات المصنع و آلاته، كما امتد إلى جميع الأصول الثابتة تقريبا، ويقضي هذا النوع من التمويل عدم امتلاك الأصول و إنما القيام بدفع إيجار سنوي بالإضافة في بعض الأحيان دفع مبلغ مبدئي، و قد اتخذ التمويل بالاستئجار عدة أشكال و هي : [بوخطة، خنقاني، 2012-2013،ص38-39]

1) **البيع ثم الاستئجار :** تقوم المؤسسة التي تمتلك الأراضي والمعدات ببيع هذه الأخيرة الى المؤسسات المالية شرط أن توقع اتفاقية بينها و بين المؤسسة المالية على أن تستأجر هذا الأصل وابقائه عند المؤسسة لفترة معينة، و الملاحظ أن المؤسسة البائعة تستلم قيمة البيع من المؤسسة المشترية فورا، و في نفس الوقت سيبقى عندها الأصل المباع لاستخدامه.

إن العملية المتبعة في دفع الإيجار تشبه عملية تسديد القرض المرهون بعقار، ففي الحالة الأولى تدفع المؤسسة البائعة إلى المؤسسة المشترية أقساطا متساوية في أوقات متتالية في جموعها قيمة شراء الأصل مع عائد معين على الاستثمار للمؤسسة، أما في الحالة الثانية تسدد المؤسسة المقترضة القرض على دفعات متساوية في فترات متساوية بالإضافة إلى عائد مناسب للقرض.

2) **التـأجير التشـغيلي:** يعرف بأنـه نظـام تجـاري يحقـق الاسـتفادة للأصـل الرأسـمالي، ويتضـمن اسـتئجار الخدمة بشكل عام المعدات وخدمات صيانتها، و من أهم هذه المعدات الكمبيوتر، السيارات والشاحنات وماكنات النسخ ...، حيث يتم تأجير الأصل لفترة زمنية محددة نوعا ما ولعدد من المستأجرين، الأمر الذي يسمح باسترجاع الأصل لتأجيره مرة أخرى لمستأجر اخر و بقيمة إيجاريه تختلف باختلاف ظروف الايجار.

و يلاحظ أن المستأجر يلجأ الى الايجار التشغيلي في حالة احتياج المؤسسة المنشأة لآلات و معدات لوقت قصير.

3) **التأجير التمويلي** :وهو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن الغاؤه من قبل المستأجر ولا بد فيه من سداد قيمة الأصل كاملة، وتتضمن عملية الايجار التمويلي الخطوات التالية:

– تختار المؤسسة الأصل الذي هي بحاجة الى استخدامه، وتتفاوض مع صانع أو مورد هذا الأصل على قيمة شراء و شروط تسليمه؛

– ثم تتصل هذه الشركة ببنك وتتفق معه على أن يشتري هذا البنك الأصل من المورد، وأن يؤجره للمؤسسة مباشرة، وبهذا الشكل تحصل المؤسسة على الأصل وتقوم بدفع الايجار للبنك على دفعات متساوية على فترات متتالية، كما أن للمؤسسة المستأجرة حق الخيار في تجديد عقد استئجار الأصلُ ثانية بإيجار مخفض، لكن لا يحق للمؤسسة الغاء العقد الأساسي قبل دفع مجمل التزاماتها.

**ثالثا- صيغ التمويل الاسلامي:** تقوم المصارف التجارية بعمليات القروض والسلفيات مقابل فائدة ربوية محددة مسبقا، أما في البنوك الاسلامية فيتم استخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الأنشطة سواء كانت تجارية، صناعية، زراعية...، ويعد نشاط التمويل من أهم الانشطة في البنوك الاسلامية، وهناك العديد من صيغ التمويل الاسلامية نذكر منها:

**1) المرابحة:** يعد البيع في المرابحة من أنواع البيوع المشروعة وأحد قنوات التمويل بالمصارف الاسلامية فهي شراء وبيع بدفع مؤجل وبهامش مرابحة محدد سلفا، ويشترط في البنوك امتلاك السلعة قبل بيعها وأن يكون الثمن، ويكون سعر الفائدة وهامش المرابحة متساويين.

**2) المضاربة:** تعتبر المضاربة من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الاسلامي، وهي نوع من المشاركة بين أرباب رأس المال وبين أهل الخبرة في الاستثمارات، وهي عقد تقوم بمقتضاه البنوك الاسلامية بتقديم رأس المال للعملية بالكامل، أما مسؤولية العميل فتنحصر في الخبرة العملية والجهد الاداري وتوزيع الأرباح.

**3) المشاركة:** هي أسلوب تمويلي يشترك في موجبه شريكين أو اكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية ويكون الربح بينهم على حسب ما اتفقوا عليه مسبقا، كما يمكن توزيع الخسارة حسب نسبة رأس مال كل شريك فقط.

**4) السلم:** السلم والسلف بمعنى واحد وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل أي بمعنى اخر هو دفع ثمن سلعة معينة في الحال على أن يتم استيلام السلعة لاحقا.

**5) الاستصناع:** يعرف على أنه عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة وهو من عقود البيوع، أي هو عقد بين المشتري والبائع حيث يقوم الثاني بناءا على طلب المشتري بصناعة سلعة موصوفة أو الحصول عليها عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع وتكلفة العمل على المانع.

**6) الإيجار:** وهي عقد ثنائي يسمح بنقل حق الانتفاع لأصل محدد الى شخص اخر لفترة متفق عليها وهو ما يعني السماح للمستأجر باستخدام أصول المؤجر مقابل دفع الايجار.

**7) القرض الحسن:** وهو قرض مالي بدون أي فوائد بنكية، وهو تقديم البنك مبلغا محددا من المال لفرد من الأفراد أو لأحد عملائه، حيث يلتزم المقترض بإعادة المبلغ المقترض في تاريخ ثابت ومحدد مسبقا.

**الفرع الرابع: الوكالات:** هناك عدة وكالات تقوم بتمويل المؤسسات الناشئة من بينها:

**أولا-الوكالة الوطنية لتنمية وتطوير المقاولاتية ANADE:** ( agence nationale d'appui et de développement de l'entreprenariat ) أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في سبتمبر 1996، وهي هيئة حكومية ذات طابع خاص ذات الشخص المعنوي ولها استقلالها المالي، وهي تحت اشراف وزير العمل وتشغيل الشباب والضمان الاجتماعي وتسعى لتشجيع ودعم الشباب أصحاب الأفكار الاستثمارية من خلال انشاء المقاولات، ومن خلال منح امتيازات تشجيعية وتسهيلات عديدة كالمساعدات

الجبائية (الاعفاء من TVA، تخفيض الرسوم الجمركية) المساعدات المجانية ( استقبال اعلام، مرافقة، تكوين)، اعانات مالية ( قرض بدون فائدة، تخفيض نسبة الفوائد البنكية)، لدى الوكالة 51 فرع وتتموقع في جميع ولايات الوطن. [https://milleformations.com ]

تعتمد الوكالة نوعين للتمويل حيث أنه مهما كان التمويل المختار فان تكلفة الاستثمار الممول لا تتجاوز عشر ملايين دينار:

**1-التمويل الثلاثي:** ان هذا النوع من التمويل يتمثل في تركيبة تجمع صاحب المشروع (المساهمة الشخصية) والوكالة (قرض بدون فائدة)، والبنك (القرض).

**2-التمويل الثنائي:** في هذا النوع نجد طرفين فقط في عملية التمويل والمتمثلان في المساهمة الشخصية لصاحب المشروع وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة.

**ثانيا- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: ( caisse nationale d'assurance chaumage )** تم انشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي، وهو ذلك الصندوق الذي يهتم بكل البطالين الذين فقدو اعمالهم بصفة غير ارادية في القطاع الاقتصادي، لأسباب اقتصادية سواء في اطار التقلص من عدد العمال أو حل المؤسسة، والمعنيون بالاستفادة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة.

يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتمويل عدة نشاطات كنشاطات الانتاج والخدمات باستثناء اعادة البيع دون تحويل المنتج، وكافة النشاطات المستحدثة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والري بحيث يكون تمويله ثلاثي الأطراف البطال والوكالة وأحد البنوك. [بريان، بن نويوة، ص44]

**ثالثا- الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM: ( agence nationale de gestion du micro-crédit )** وهي وكالة ذات طابع خاص انشأت في 22 جانفي 2004، وضعت تحت اشراف وزارة التضامن الوطني، الأسرة وقضايا المرأة، تتكون من 10 مديريات جهوية و49 مديرية ولائية موزعة عبر كافة ارجاء الوطن، حيث تسعى الوكالة الى تنمية روح المقاولاتية بهدف المساعدة على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص، دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض من بيع وشراء، دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيد أنشطتهم...

يتم التمويل في هذه الوكالة بين ثلاث أطراف( البنك/ ANGEM/ صاحب المشروع) تتراوح قيمتها بين 100001 دج و 1000000 دج ويكون خاص بشراء العتاد والمواد الأولية. [بريان، بن نويوة، ص57]

**الفرع الخامس: صندوق تمويل المؤسسات الناشئة:** لقد تم الاطلاق الرسمي لهذا الصندوق خلال المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة، الذي احتضنه المركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة، وهو نتيجة للتعاون بين الوزارة المنتدبة لاقتصاد المعرفة و الشركات الناشئة، سوناطراك، بنك التنمية المحلية BDL (banque de développement local) القرض الشعبي الجزائري CPA ( crédit

banque de ) BNA الجزائري الوطني البنك الخارجي، البنك ، ( populaire d'Algérie caisse nationale ) CNEP والتوفير للادخار الوطني الصندوق ، (développement local d'épargne et de prévoyance–banque) وهذا بمبلغ أولي قيمته عشرون (20) مليون دولار.

ويعتمد هذا الصندوق على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال، وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض.

وعلى الرغم من أن هذا الصندوق يتم تمويله من طرف الدولة، الا أنه يبقى مفتوحا على القطاع الخاص وكذا الشركات الاجنبية الراغبة في المساهمة فيه ماليا. [ بولغب، 2021 ، ص197 ]

**خلاصة**

تطرقنا في هذا الفصل إلى التعرف على التمويل و أيضا تمويل المؤسسات الناشئة فقد اتضح لنا أن كل مؤسسة أو مشروع اقتصادي يعتمد على رأس مال ثابت لكنها معرضة للعجز وهذا ما يجعل هذه المؤسسة في حاجة إلى التمويل من أجل تغطية ذلك العجز كما أن البنوك والمؤسسات المصرفية تعتبر المصدر الأنسب لتمويل مختلف المؤسسات عامة والمؤسسات الناشئة خاصة والتي تعتبر بدورها أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبذلك يكون لها كيان واضح ومحدد، لذلك يجب المساهمة في تمويلها ومدها على الأقل بالخبرات التكنولوجية اللازمة وتوفير الآلات والمعدات التي يجب تأجيرها أو تمليكها لأصحاب المؤسسات المصغرة.

# الفصل الثالث:

# دراسة حالة شركة FINALEP المالية الجزائرية الأوروبية

**ويتضمن ما يلي:**

**المبحث الأول: الاطار النظري لمؤسسة FINALEP**

**المبحث الثاني: واقع ومكانة المؤسسات الناشئة وتدعيمها من طرف شركة FINALEP**

## تمهيد:

إن تأسيس شركات رأس المال المخاطر من المشاكل التي واجهت المؤسسات ويعود الاهتمام برأس المال المخاطر في الجزائر لاعتبار هذا الاسلوب كبديل للتمويل المصرفي الذي يعتمد على القروض وبالرغم من أهمية تقنية التمويل عن طريق رأس المال المخاطر والنجاح الذي حققته كل من الولايات المتحدة الامريكية و أوروبا فإن الاهتمام بهذه التقنية في التمويل بالجزائر مازال محتشما. ومن أهم شركات رأس المال المخاطر الناشطة في الجزائر نذكر الشركة المالية الجزائرية الاوروبية للمساهمة FINALEP، وهذه الاخيرة كانت أول مؤسسة تمارس رأسمال المخاطر في الجزائر ولا تزال الى يومنا هذا من ابرز المؤسسات الناشطة على مستوى الجزائر، وفي ما يلي سنقوم بدراسة حالة شركة "FINALEP" والتعرف على واقع ومكانة المؤسسات الناشئة وتدعيمها من طرف شركة "FINALEP".

## المبحث الأول:الاطار النظري لمؤسسة FINALEP

تعتبر المالية الجزائرية الاوروبية للمساهمة بمثابة رائدة وعميدة صناعة رأس المال الاستثماري لذلك سنتناول في هذا المبحث ابراز كل من مفهوم المالية الجزائرية للمساهمة وهيكلها التنظيمي، شروط ومجال تدخلها و أيضا إجراءات المساهمة فيها.

### المطلب الأول: تعريف مؤسسة FINALEP وهيكلها التنظيمي

#### الفرع الأول: تعريف شركة FINALEP

وهي شركة مساهمة بتمويل جزائري أوروبي، حيث أنشأت في شهر أفريل سنة 1991 برأس مال قدره 73,750 مليون دج بين شريكين جزائريين يمتلكان الأغلبية ب 60% (بنك التنمية المحلية ب 40% وبنك القرض الشعبي الجزائري ب 20%) وشريكين أوروبيين يمتلكان 40%(الوكالة الفرنسية للتمنية بـ 28,74، والبنك الأوروبي للاستثمار ب 11,26%) وقد بدأ نشاطها الفعلي سنة 1995 بأول مساهمة لها في شركة لصناعة وتسويق التبغ بشراكة بين متعاملين جزائريين ويونانيين.

قامت FINALEP برفع رأس مالها إلى 159,25 مليون دج سنة 2000، ثم إلى 191,70 مليون دج سنة 2005. [ضياف،دحمانة،2016،ص177]

وتعمل هذه المؤسسة على ترقية الاستثمار في الجزائر على مسار الشركة الجزائرية الاوروبية [بلعيدي 2007،ص121] وهي كباقي مؤسسات رأس المال المخاطر تشارك في عملية التأطير فهي وكيل ما بين 10% و 20% من رأس المال الاجتماعي حسب الحجم ،حاجة المؤسسة، وتعتبر مؤسسة ذات أسهم تعد أول مؤسسة ذات رأس مال استثماري ومخاطر في الجزائر، ومن أهم المشاريع التي ساهمت FINALEP في تمويلها شركة الكيمياء الصناعية COCHMA التي تقدم الصيانة الصناعية والتنظيف الصناعي وكذلك شركة الزراعة الغذائية SOYANIM التي تنتج الياؤورت والحليب من الصودا وأيضا الزراعة الصناعية TABCCOUS، MAS وتنتج التبغ، وأيضا مؤسسة التحويل المدني METAL MODA وهي مؤسسة جزائرية إيطالية لتصنيع الديكور والإكسسوارات وغيرها. [بلعيدي،2007/ 2008،ص122]

**الفرع الثاني :الهيكل التنظيمي للمؤسسة المالية الجزائرية الاوروبية للمساهمة**

الشكل(2): الهيكل التنظيمي لمؤسسة FINALEP.

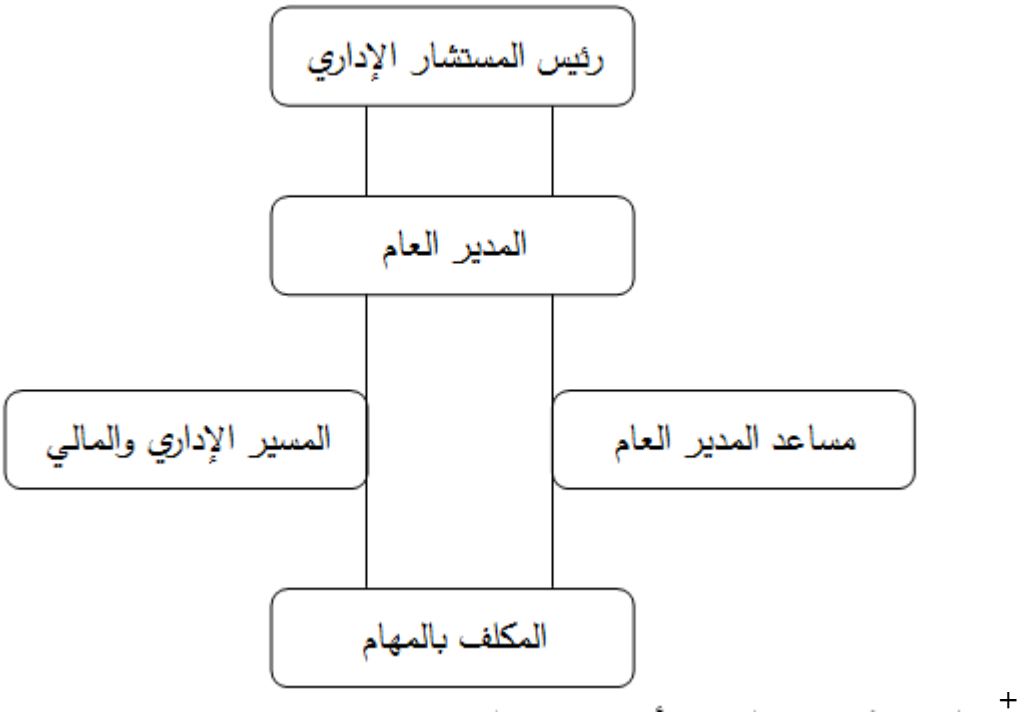


المصدر: [المؤسسة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة].

لكل مسؤولي المصلحة مهام خاصة بهم وجب عليهم عملها والتي تتمثل في :

[قشيدة،2012 ، ص 171-172]

أولا- المدير العام:

- تأمين السكرتيرة بالتوصيات الادارية؛
- التسيير العام.

ثانيا-المسير الاداري والمالي:

- التسيير الاداري والمالي؛
- اعداد ميزانية الشركة؛
- وضع المحاسبة وتسيير الموارد البشرية.

ثالثا- مساعد المدير العام:

- التخطيط؛

- أمانة السر؛
- تحضير الوثائق لتحليل التوصيات الادارية.

رابعا– المكلف بالمهام:

- دراسة قابلية المشروع؛
- إعداد ميزانية التخطيط؛
- الوضع القانوني والمالي للشركة؛
- تتبع المساهمات.

## المطلب الثاني: أهداف ومهام مؤسسة FINALEP

تقوم مؤسسة FINALEP كغيرها من المؤسسات الاخرى بمجموعة من الاهداف والمهام نبرز أهمها فيما يلي:

### الفرع الأول : اهداف مؤسسة FINALEP

وتتمثل في ما يلي:

– الحصول على حصص اجتماعية او اسهم عن طريق المساهمة في رأسمال الشركات المتوسطة؛ [www.finalep.dz]

– غرس ثقافة التمويل عن طريق هذه الوسيلة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى المتعاملين الاقتصاديين؛ [رزاق،يحياوي،2020،ص14]

– وضع الاسس والقواعد الخاصة برأس المال الاستثماري؛

– تأطير وتكوين مجموعة من الاطارات توكل لها مهمة نشر تقنيات هذه الوسيلة التنظيمية؛

– توجيه مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التمويل في أعلى ميزانية عن طريق تحفيزهم بالافضلية التي يقدمها رأس المال الاستثماري مقارنة بالتمويل البنكي التقليدي؛

– تشجيع المستثمرين في انشاء أعمال تجارية جديدة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

– تحسين الهيكل المالي للمؤسسة لتمكينها من الحصول على القرض المصرفي،

– مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخطي مشكل التمويل. [بودالي،2020،ص298]

### الفرع الثاني: مهام مؤسسة FINALEP

تقوم مؤسسة FINALEP بجملة من المهام نذكر منها:

- ترقية وتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث النشأة وتنمية المشاريع المتعثرة؛ [بلعيدي،2008/2007،ص121-122]

- تساهم مؤسسة FINALEP بعمليات التمويل عن طريق الشراكة في رأس المال الخاص، على عكس البنوك التي تمنح القروض، أي أنها تقوم باقتصاد المساهمة في رأس المال الاجتماعي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذه التمويلات تكون إما عن طريق الحساب الجاري أو سندات قابلة للتحويل أو عن طريق قروض المساهمة نقدا أو محررا كتابيا أو مقسمة إلى جزئين نصفها بالعملة الصعبة والنصف الاخر بالعملة المحلية؛

- المساعدة في إعداد الدراسات القابلة للتنفيذ والبحث عن تمويل مسبق والتحقيق من الشركاء وعرض نشاط البنوك وبنوك المعطيات الدولية التي تقدم يد الارشاد والمساعدة؛

- التركيب القانوني والمالي وحضور إتمام الاجراءات الادارية والقانونية والمساعدة في اجراء الانشاء،

- شاركت FINALEP في كامل مراحل دورة حياة المؤسسة واهتمت بتكوينها الجيد، تطويرها توسيعها. [قشيدة،2012/2011،ص170]

## المطلب الثالث: مجال وشروط تدخل شركة FINALEP

تساهم شركة FINALEP بمنتجات مالية من أجل توفير الدعم المالي الذي تحتاجه مختلف المشاريع الاستثمارية التي تتضمنها محفظتها المالية، بحيث أن هناك عدة شروط لتدخلها بالرغم من أنها مؤسسة لا تتحيز الى قطاع محدد، وسنتطرق خلال هذا المطلب الى مجال تدخل شركة FINALEP ومختلف شروط تدخلها.

### الفرع الأول: مجال تدخل شركة FINALEP

تسعى مؤسسة FINALEP إلى المساهمة في المؤسسات الاقتصادية عن طريق عدة أشكال من رأس المال الاستثماري في صورة رأس مال المخاطر، رأس مال التطوير، رأس مال التحويل، وشراء المساهمات الخاصة بالمساهمين السابقين عن طريق رأس المال الاستثماري، كما يمكن لشركات رأس المال الاستثماري أن تتداول على المساهمات في نفس الشركة وهو مثل ما حصل بالنسبة للمؤسسة الجزائرية Général emballage حيث انتقلت المساهمات من شركة رأس المال الاستثماري التي تنازلت عن مساهمتها في مؤسسةGénéral emballage لشركةPartner international développement. [رزاق،يحياوي،2020،ص14-15]

تتدخل شركة FINALEP عن طريق اكتساب او اقتناء أسهم عادية او حصص اجتماعية، وفي حالات محدودة يمكن للشركة التدخل بتقديم حصص جارية من أجل معالجة عجز الميزانية في الاجل القصير

حيث يمكن للمؤسسات التي تتوفر فيها الشروط التالية أن تستفيد من مساهمات شركات رأس المال الاستثماري:

- أن تنشط في كل مجال يتعلق بإنتاج السلع والخدمات؛
- أن تساهم في تخفيض الواردات والرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات؛
- المساهمة في خفض معدلات البطالة خاصة بالنسبة لخريجي الجامعات ومراكز التكوين؛
- المساهمة في تحقيق التوازن الجهوي والتنمية المحلية؛
- أن تنشط المؤسسة في الصناعات التي تحترم المحيط؛
- أولوية المؤسسات الناشطة في اقتصاديات المعرفة والطاقات المتجددة.

**الفرع الثاني : شروط تدخل مؤسسة FINALEP** [www.finalep.dz]

تعتبر مؤسسة FINALEP مؤسسة لا تتحيز لأي قطاع وانما تعطي الاولوية للمشاريع التي لها اثر على التطور الاقتصادي الاجتماعي وتخلق فرص ومناصب العمل وتصدير السلع والخدمات التي تستقطب وتولد العمل الصعبة، هناك عدة شروط لتدخل الشركة الجزائرية للمساهمة والمتمثلة في:

- يشترط على المؤسسات الممولة أن تأخذ الصيغة القانونية لشركات ذات رؤوس أموال( شركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركات ذات أسهم)؛
- نسبة المساهمة لا تتجاوز 15% في رأس مالها في تمويل نفس المؤسسة؛
- مساهمة ذات أقلية لا تتجاوز نسبة 49% من رأس مال نفس الشركة.
- إبرام وثيقة ميثاق المساهمين / شركاء يتم التفاوض عليه مسبقا وتضم:

✓ مدة المساهمة؛

✓ شروط وسبل الخروج والتنازل على الأسم او الحصص الاجتماعية...؛

✓ وكذا مجموعة من البنود الموجهة لتنظيم وحماية حقوق المستثمر صاحب الأقلية وضمان حق الشفعة للمساهمين/ الشركاء المؤسسين.

## المطلب الرابع: إجراءات المساهمة في شركة FINALEP

تبدأ هذه الاجراءات بمقابلة بين المكلف بالمهام والمبادر الذي قام بإيداع طلب لدى المالية الجزائرية الأوربية للمساهمة من أجل أخد مساهمة في رأس مال المنشأة موجودة أو قيد الانشاء.

ويتبع المكلف بالمهام عدة إجراءات وخطوات يمكن أن نلخصها في ما يلي:

**الفرع الأول: دراسة الطلب :**

يصدر المكلف العام بعد التشاور مع المدير العام، قراره حول مواصلة باقي الاجراءات بخصوص العملية المعنية حيث قد يكون قراره إما:

**أولا– بالرفض:** مرفقا بالمبررات الضرورية التي قد تقدم للمبادر، وهذا في حالة كون الطلب لا يتوافق مع شروط تدخل FINALEP.

**ثانيا– أو بالقبول:** في حالة كون الطلب مستوفي الشروط اللازمة، يعرض المكلف بالمهام على العميل نسخة من المطبوعة المتعلقة بكيفية التكفل بالملف، في حالة الاتفاق يعرض عليه بروتوكول اتفاق في حالة انخراط هذه الأخيرة في البروتوكول فيمكن اعتبار FINALEP تتكفل بالمهمة.

من جانب آخر من الضروري معاينة بعض الوثائق عند استلام دراسة القابلية، حيث يتم اعلام المبادر بالاجراءات التي تعتمدها المالية الجزائرية الاوروبية للمساهمة في كل تدخلاتها.

**الفرع الثاني: استلام دراسة القابلية :**

دراسة القابلية تتألف من دراسة السوق، دراسة تقنية، دراسة اقتصادية ومالية في الحالة العامة، يقوم المبادر بإعداد هذه الدراسة غير أنه وفي الحالة العكسية، تأخذ FINALEP على عاتقها القيام بدراسة السوق أو الدراسة الاقتصادية والمالية، كما يمكن إنجازها بالتعاون بين الطرفين. في حالة تكفل FINALEP بالإعداد والدراسة فإن فوترتها تأخذ عدة أشكال:

- نقدا؛
- مقابل حصص في رأس مال المنشأة؛
- تقييد دين FINALEP في المنشأة.

يتكلف بكل مشروع مكلفين بالمهام، يحضران معا كل اجراءات العمل مع المبادر الأول "مسؤول الملف" يتمثل دوره في دراسة العملية وتحضير ملف الأخذ في عين الاعتبار dossier de prise en considération وملف المساهمة dossier de participation اللذان يعرضان على موافقة اللجنة التنفيذية والجمعية العامة على التوالي أما الثاني "مكلف بالمهمة يكون على إطلاع دائم بتطورات المشروع، كما يحضر كل الاجتماعات المتعلقة بالعملية من أجل ضمان الاستمرارية في حالة غياب المسؤول الاول عن الملف.

**الفرع الثالث: الاجتماع الاول للجنة الداخلية :**

تتألف اللجنة الداخلية الجزائرية الاوروبية للمساهمة من المدير العام وعضوين مكلفين بالمهام وتجتمع من أجل فحص العمليات التي تعرض على الجمعية التنفيذية من أجل أخذها في عين الاعتبار. خلال

هذا الاجتماع يقوم المكلف بالعملية المسؤول عن الملف بعرض الدراسة، وكذلك الاجابة عن الأسئلة الحساسة المطروحة من قبل أعضاء اللجنة التنفيذية.

يتحول طلب التمويل بالأموال الخاصة، المقدم لـ FINALEP، مأخوذ بعين الاعتبار عند التحقق من العناصر التالية:

- موضوع المشروع؛
- الشركاء؛
- السوق؛
- تقييم الاستثمار المتوقع وأداء المشروع.

**الفرع الرابع: الاخذ في عين الاعتبار :**

تعرض الدراسة التي اطلعت عليها اللجنة الداخلية وكذا البطاقة الملخصة للمشروع على اللجنة التنفيذية وذلك للأخذ بعين الاعتبار وهذه الأخيرة تعطي حكمها إما بالموافقة على مواصلة إجراءات معالجة الملف أو الرفض.

في الحالتين ترسل المبادرة مدونة بالنتائج التي توصلت إلها اللجنة التنفيذية.

**الفرع الخامس: الاجتماع الثاني للجنة الداخلية :**

بعد معالجة كل الملاحظات التي قدمتها اللجنة التنفيذية وقبل استدعاء مجلس الادارة من اجل أخذ المساهمة، تجمع اللجنة الداخلية لـ FINALEP مرة ثانية لتقييم الملف الذي سيعرض على المجلس.

**الفرع السادس: أخذ المساهمة :**

يصدر مجلس الادارة حكمه بخصوص المساهمة، وذلك بالاعتماد على الملف الذي تلقاه مسبقا، يعطي المجلس موافقته مع او دون تحفظات، كما يمكنه رفض الملف لدواعي يتم عرضها في محضر الاجتماع في حالة الموافقة يكلف المجلس المديرية العامة بتوقيع عقد المساهمين، التنظيمات الاساسية، وكذا الترتيبات الادارية لتحرير المساهمة.

**الفرع السابع: توقيع عقد المساهمين :**

يتم توقيع عقد المساهمين من طرف مختلف الشركاء، لتعريف مناهج تدخل كل واحد منهم، هذا الاتفاق يعرف على وجه خاص: الشكل القانوني للمنشأة التي تم إنشاؤها (شركة مساهمة عادة)، عدد الاداريين مراجع الحسابات (تقترحه FINALEP)، أنماط خروج FINALEP، وكذلك المستأنفين المحتملين.

**الفرع الثامن: اكتتاب ضمان الخصوم :**

يكون ضمان الخصوم لمصلحة FINALEP من طرف المسيرين الذين ساهموا في الاغلبية في المنشأة غرضه الأساسي هو ضمان كل ما لم يتم الاعلان عنه وكل ما لم يقيد في الميزانية.

**الفرع التاسع: البحث المحتمل عن التمويلات الاخرى :**

في حالة حاجة المنشأة محل الانشاء التمويلات التكميلية للأموال الخاصة، يتم التوجه للبنوك التجارية بطلب قرض، يقوم العمل على أحد الشركاء على أن يتم الاتفاق بينهم على الأجر الذي سيدفع له بالمقابل.

**الفرع العاشر، انشاء المنشأة المشتركة :**

كقاعدة عامة يتكلف المبادر بمرحلة الانشاء، إمضاء التنظيمات، الاعلان، الترقيم، طلب الحصول على ميزات من الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI، ملفات بنكية ...

في حالة كون المنشأة الجديدة غير مهيكلة بالشكل الذي يسمح لها بالتكفل بهذه المرحلة، يمكن لـ FINALEP من باب المساعدة أن تأخذ على عاتقها القيام بالأعمال التالية:

**1)** وضع النظام الأساسي مع الموثق؛

**2)** اتمام ملف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار؛

**3)** البحث عن مصادر تمويلية أخرى؛

**4)** هذه الخدمة تتنفذ وفقا لشروط اتفاق بين المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة والمنشأة الجديدة يحدد أيضا الاجر المدفوع بالمقابل.

**إحدى عشر– متابعة المساهمة :**

عند إنشاء المنشأة تعين المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة ممثلها في مجلس الادارة، وكل واحدة من مساهمتها يجب أن تكون محل متابعة على أساس بطاقة تسلط الضوء على النقاط التالية:

**1)** تذكير بتدخل FINALEP وعرض تاريخي للعملية؛

**2)** تحليل النشاط؛

**3)** تحليل إدارة وتسير المنشاة؛

**4)** تعليقات حول مستقبل العملية.

❖ الشكل رقم ( 3) : يبين طريقة معالجة طلبات أخذ مساهمات

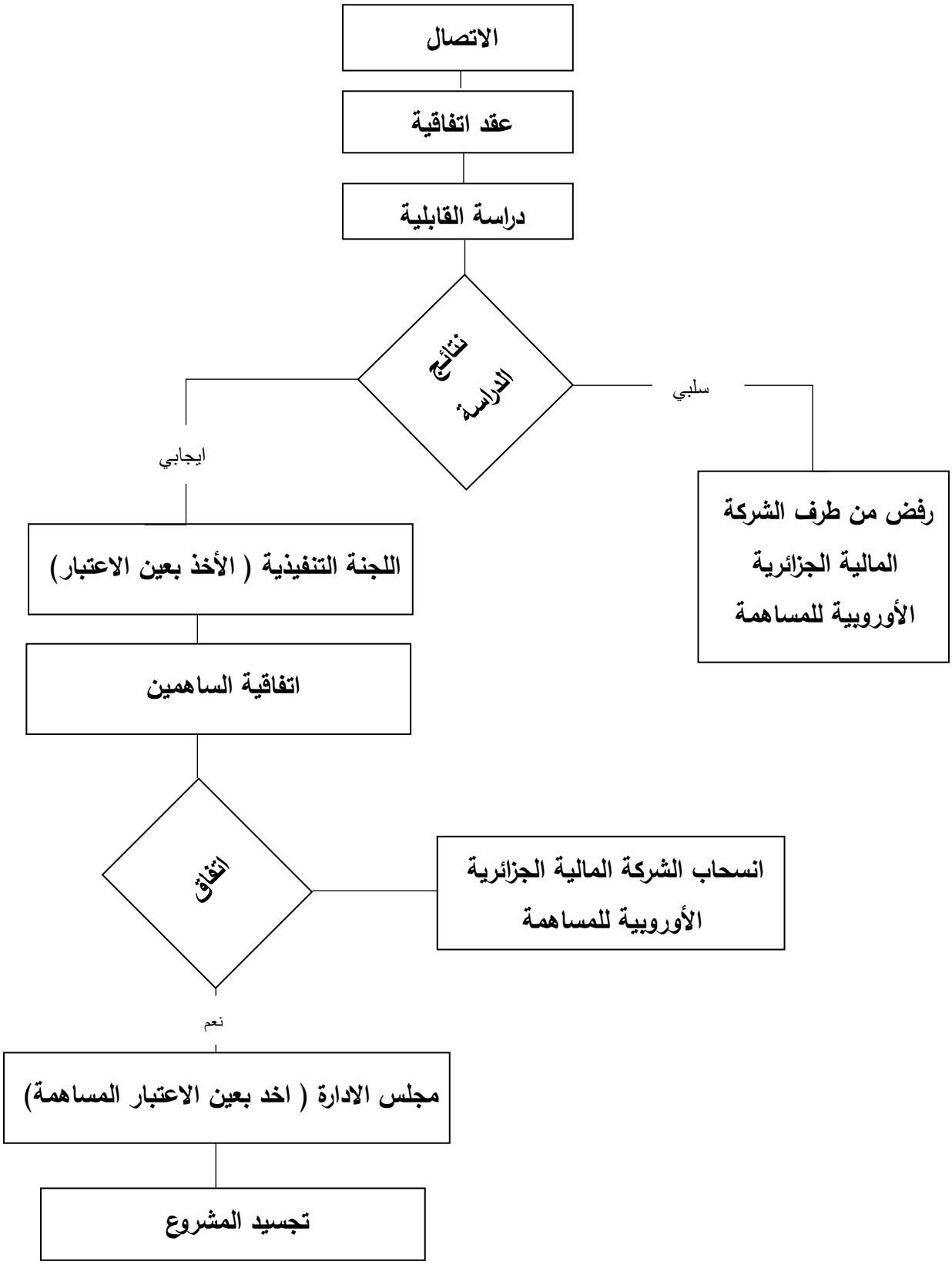


المصدر: الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة

## المبحث الثاني: واقع ومكانة المؤسسات الناشئة وتدعيمها من طرف شركة FINALEP

**أولا– الملف الاداري :** [www.finalep.dz]

لتقديم طلب المشاركة في المالية الجزائرية للمساهمة يجب الوقوف على جملة من الوثائق و فيما يلي سنتطرق إليها:

**1) تقديم المشروع :**

- دراسة تقنية اقتصادية؛
- طلب التمويل.

**2) عرض الشركاء (المساهمون) المؤسسون :**

أ) الشركاء/ المساهمون (شخص طبيعي):

- شهادة الميلاد (الشركاء)؛
- بطاقة اقامة؛
- نسخة من بطاقة الهوية.

**ب)** الشركاء/ المساهمون (شخص معنوي):

- قوانين انشاء وتعديل القوانين؛
- السجل التجاري؛
- بطاقة ضريبية؛
- NIS, NIF.

**3) الملف الاداري :**

- قوانين انشاء وتعديل القوانين.
- السجل التجاري؛
- بطاقة ضريبية؛
- سند الملكية/ سند بيع، سند امتياز ؛
- الدفتر العقاري؛
- رخصة بناء؛
- NIS, NIF؛
- تسمية؛

- تقرير الخبرة لمراجع حساب المساهمات المعين من قبل المحكمة المختصة اقليميا؛
- قرار ANDI (agence nationale de développement de l'investissement)؛
- الموافقات؛
- توطين البنك؛
- الميزانيات العمومية لأخر ثلاث سنوات مالية (في حالة الشركة مرحلة تشغيل).

**ثانيا- مجال نشاط شركة FINALEP :**

مؤسسة FINALEP من المؤسسات التي لا تهتم بقطاع واحد بل تهتم بكل القطاعات سواء كان القطاع أولي (زراعي) أو ثانوي (صناعي) أو ثالثي (خدماتي)، فهي تقوم بتمويل عدة مؤسسات متواجدة في 10 ولايات من بين 48 ولاية نذكرها: (تيبازة، سطيف، تيزي وزو، سكيكدة، البيض سيدي بلعباس، مستغانم، عين تيموشنت أدرار، الجلفة)، والجدول أدناه يبين نوع و طبيعة النشاط للمؤسسات بكل ولاية.

الجدول(4) : مجال نشاط مؤسسة FINALEP

| الولاية | المؤسسة | قطاع النشاط | طبيعة النشاط |
|---|---|---|---|
| تيبازة | مارين كالتشرزسيا | اولي | تربية الرخويات |
| | ش.د.م.م عيادة سيليني | ثالثي | عيادة طبية جراحية |
| سطيف | ش.د.م.م فيت باك | ثانوي | تصنيع وطباعة العبوات المرنة |
| | ش.د.م.م بيباك | ثانوي | تصنيع وطباعة عبوات الكارتون |
| | ش.د.م.م سونا لتراب | ثانوي | صناعة البلاستيك |
| | ش.د.م.م فيتال تكنولوجي | ثالثي | معدات الطوارئ |
| | ش.د.م.م تيزي كات | ثانوي | تصنيع أحادي الطبقة |
| | ش.د.م.م كورين دز | ثانوي | صناعة الكوريان والعناصر المزخرفة |
| | ش.د.م.م عجال حملاوي | ثانوي | إنتاج المياه العذبة |
| | ش.د.م.م مخلوفي شوز | ثانوي | صناعة الأحذية |
| | ش.د.م.م آدم بايتس | ثانوي | البسكويت |
| | ش.د.م.م ليتري ب.أف.أس | ثانوي | صناعة المفروشات |
| سكيكدة | ش.د.م.م بارك أكواتيك لبلاطان | ثالثي | ملاهي مائية |
| | ش.د.م.م رانيا لاند | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | ش.د.م.م عيادة الرشيد | ثانوي<br>ثالثي | صناعة الفندقة<br>عيادة طبية جراحية |
| البيض | ش.د.م.م فندق سفيان<br>ش.د.م.م البركة للحليب<br>ش.د.م.م أكسل برودكسيون | ثانوي<br>ثانوي<br>ثانوي | صناعة الفندقة<br>الألبان<br>مصفاة الملح (تكرير الملح) |
| سيدي بلعباس | ش.د.م.م ثابت فارم<br>ش.د.م.م تجهيزات الغرب | ثانوي<br>ثانوي | صناعة الأدوية<br>صناعة المبادلات الحرارية |
| مستغانم | ش.د.م.م ميدو إكسبو | أولي | معالجة البطاطس |
| عين تيموشنت | المركب السياحي محي الدين<br>ش.د.م.م ران أشبي أن<br>ش.د.م.م سوفافيك<br>ش.د.م.م بروفيفار بلوس<br>ش.د.م.م الإخوة الثلاثة | ثالثي<br>ثانوي<br>ثانوي<br>ثانوي<br>ثانوي | السياحة<br>صناعة الألبان<br>صناعة الدواجن<br>تصنيع منتجات البروفيل المجلفن للمباني<br>تصنيع الأجزاء الميكانيكية |
| تيزي وزو | ش.د.م.م نات ستايشن<br>ش.د.م.م السن الابيض | ثالثي<br>ثالثي | مؤسسة التدريب المهني<br>الصحة (صحة الاسنان) |
| أدرار | ش.د.م.م محمد راسيم | ثالثي | غرف التبريد (تأجير المبرد) وتوزيع المنتجات |
| الجلفة | مطاحن أطلس للأعلاف<br>ش.د.م.م بيترو أم.أس<br>ش.د.م.م أشير لي | ثانوي<br>ثانوي<br>ثانوي | إنتاج أعلاف الحيوانات<br>زيوت التشحيم<br>ملبنة (إنتاج الحليب ومشتقاته) |

المصدر: [موقع شركة FINALEP]

**التعليق :**

نلاحظ من خلال الجدول المدون أعلاه أن المؤسسات الناشئة وفي مختلف ولايات الوطن مدعمة من طرف شركة FINALEP أي بالأحرى المستفيدة من خدمات المؤسسة التمويلية، كما نلاحظ أن التمويل موجه لمختلف القطاعات دون استثناء ،وخاصة للقطاع الصناعي والمشاريع الاستثمارية الصناعية كصناعة الألبان والدواجن، وهدا ما اتضح لنا من خلال الجدول أن أغلبية المشاريع هي مشاريع القطاع الثانوي خاصة في ولاية سطيف أين حققت المؤسسة الخاصة بصناعة مواد التنظيف وأيضا مؤسسة

صناعة الحاويات البلاستيكية انتاجا كبيرا ،وأيضا ولاية عين تيموشنت هي الأخرى معظم مشاريعها تابعة للقطاع الصناعي.

**ثالثا- تطور رقم أعمال شركة FINALEP :**

الشكل(4): رقم أعمال شركة FINALEP من 2010-2019.

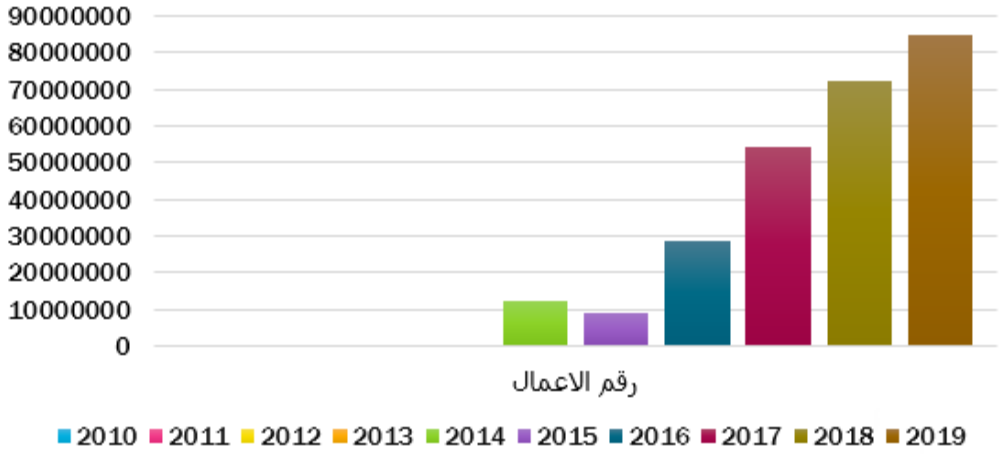


المصدر: [موقع شركة FINALEP]

**التعليق:**

يلاحظ من خلال الشكل اعلاه تطور رقم اعمال الشركة الى اكثر من 10 مليون دج سنة 2014 لكنه انخفض إلى اقل من القيمة السابقة سنة 2015 و بداية من سنة 2016 ارتفع رقم الاعمال الى ما يقارب 30 مليون دج، وبقي في الارتفاع الى غاية سنة 2019 حيث بلغ 85 مليون دج، وهذا دليل فعلي على وجود انتعاش كبير في رقم أعمال الشركة والتي بلغت منها 46% لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وهي قيمة معتبرة.

**رابعا- تطور محفظة FINALEP**

الشكل(5): تطور محفظة شركة FINALEP من 2010-2019

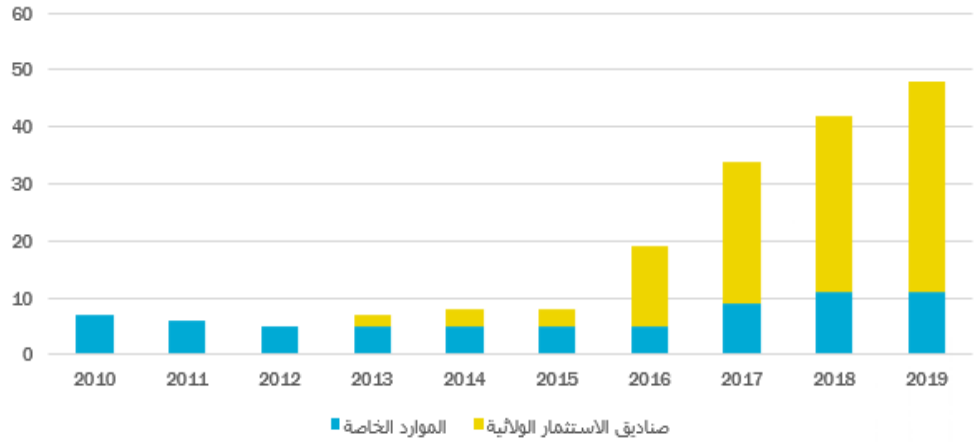


المصدر: [موقع شركة FINALEP]

**التعليق:**

نلاحظ من خلال الشكل رقم 2 انخفاض تدريجي من الموارد الخاصة من سنة 2010-2012 بنسبة اقل من 10% مع غياب صناديق الاستثمار الولائية، لكن بداية سنة 2013 نلاحظ تحسن في تلك الموارد والاستثمارات حيث بلغت سنة 2016 ما يقارب 20% لتصل الى اعلى نسبة سنة 2019 والتي تقدر بحوالي 50%.

وبالتالي فشركة FINALEP طورت محفظة مساهماتها من خلال اعتمادها بشكل كبير على الاستثمارات في عدة مجالات.

**خامسا- تطور النتيجة العامة لشركة FINALEP**

الشكل(6): النتيجة العامة لشركة FINALEP من 2010-2019

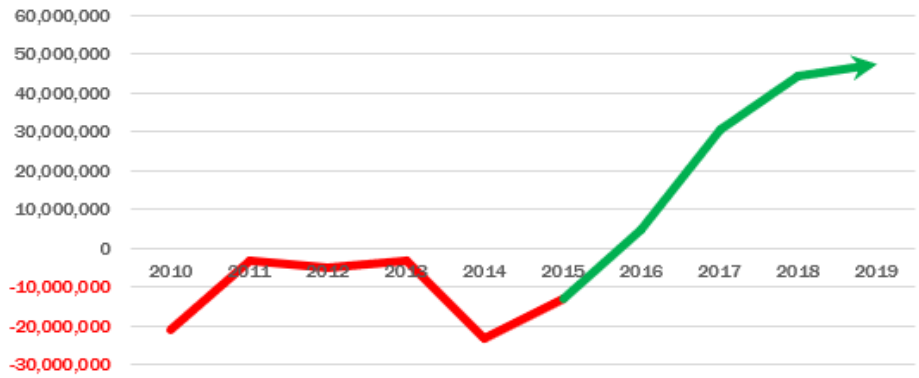


المصدر: [ موقع شركة FINALEP ]

**التعليق:**

حيث نلاحظ من خلال هذا المنحنى أن شركة FINALEP كانت تعاني من نتائج سلبية وغير مرضية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية 2015 بعدها مباشرة نلاحظ ارتفاع تدريجي بداية من سنة 2016 حيث حققت قيمة 10 مليون دج الى غاية 2019 اين حققت قيمة تقارب 50 مليون دج.
وبالتالي فشركة FINALEP كانت تعاني من عدة صعوبات عثرت نشاطها ولكن بعدها تمكنت من الوقوف وتحقيق نتائج مرضية و ايجابية.

**سادسا- صناديق الاستثمار الولائية**

تتولى صناديق الاستثمار الولائية المنشأة تطبيقا لأحكام قانون المالية التكميلي لعام 2009 (المادة 100)، مسؤولية المساهمة في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف المستثمرين الشباب.

**1)** موارد صناديق الاستثمار الولائية:

يدعم كل صندوق استثماري ولائي بموارد تقدر ب 1 مليار دينار.

**2)** تسيير الصناديق الاستثمارية:

أوكلت مهمة تسيير هذه الصناديق لشركات الرأس مال الاستثماري لحساب الخزينة العمومية وفق ما ينص عليه قانون 6-11 في 26 جوان 2006، والمتعلق بشركات الرأس مال الاستثماري، وبخصوص شركة FINALEP تتكفل بتسيير صناديق الاستثمارات للولايات الاتية: تيبازة، سطيف، سكيكدة، البيض سيدي بلعباس، مستغانم، عين تيموشنت، تيزي وزو، أدرار، الجلفة.

**3)** الاهداف المحددة لشركة "FINALEP" في إطار تسيير صناديق الاستثمار الولائية:

وفقا لمضمون اتفاقية 17فبراير 2011 الموقعة بين وزارة المالية وشركة FINALEP أوكلت لها الخزينة العمومية مهمة تسيير هذه الأموال في شكل مساهمة في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون في طور الانشاء أو قيد التطوير وفقا لأحكام القانون عدد 06-11 المؤرخ في 24 يونيو 2006 بشأن شركات الأسهم الخاصة.

**4)** نسبة ومبالغ المشاركة:

الحد الأقصى لمستوى تدخل FINALEP في كل مؤسسة هو:

49% من رأس مال المؤسسة الممولة في حدود 10% من إجمالي موارد الصندوق الاستثماري أي مبلغ 100000000 دج لكل مؤسسة ممولة.

الحد الأدنى لمستوى تدخل FINALEP في كل مؤسسة هو 5000000 دينار جزائري.

**خامسا- شركاء شركة FINALEP :**

هناك عشرة (10) شركاء متعاملين مع شركة FINALEP سيتم ذكرهم في الجدول أدناه.

الجدول(5) : شركاء شركة FINALEP

| الإسم | الاختصار | الشعار |
|---|---|---|
| بورصة الجزائر | Bourse d'Alger | |
| بنك الفلاحة والتنمية الريفية | B.A.D.R | |
| القرض الشعبي الجزائري | C.P.A | |
| بنك التنمية المحلية | B.D.L | |
| الشركة الوطنية للإيجار المالي | S.N.L | |
| مصرف السلام | ALSALAM BANK | |
| صندوق ضمان القروض | F.G.A.R | |
| الرابطة المهنية للبنوك والمؤسسات المالية | A.B.E.F | |
| لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها | COSOB | |
| وزارة المالية | Ministère des finances | |

المصدر : [ موقع شركة FINALEP ]

**التعليق :**

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن شركة FINALEP لديها العديد من الشركاء المتعاملين معها حيث تختلف تخصصات الشركاء من بنك لأخر، و قد عززت علاقاتها معهم وذلك رغبة في التميز في ظل نسيج اقتصادي جيد.

وقد تم انشاء هذه الشركة (FINALEP) بمبادرة من البنكين الجزائريين بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري واللذان يعتبران أحد أهم شركائها أما بالنسبة للشركاء الأخرين فهم الى يومنا هذا لايزالون في خدمة هذه الشركة.

**رابعا: الحساب التقديري للمساهمة في رأس مال الشركة**

**لدينا:**

كلفة المشروع : 000 000 1 دج

نسبة مساهمة البنك: 70 %

يوجد نمطين للتمويل في المؤسسات عامة والناشئة خاصة، وهما:

- التمويل الثلاثي والذي يجب ان يكون فيه المستثمر، الشركة والبنك.

وفي ما يلي نوضح المثال:

جدول رقم ( 6 ) يمثل التمويل الثلاثي في مؤسسة ناشئة

| أطراف التمويل | النسب | النسب المفصلة | المبالغ |
|---|---|---|---|
| **البنك** | **%70** | / | **700 000** |
| **شركة FINALEP** | **%30** | **49%** | **147 000** |
| **المستثمر** | | **51%** | **153 000** |
| **المجموع** | | | **1 000 000** |

المصدر: [من اعداد الطالبتين]

حيث أن:

1) مساهمة البنك = كلفة المشروع X نسبة مساهمة البنك

$$70\% \times 1000000 = \text{دج}700000$$

2) مساهمة شركة FINALEP = نسبة مساهمة الشركة x ( كلفة المشروع – مساهمة البنك)

$$49\% \times 300000 = \text{دج}147000$$

3) مساهمة صاحب المشروع = نسبة كلفة المشروع x( كلفة المشروع – مساهمة البنك)

$51\% \times (1000000 - 700000) =$ 153000 دج

**التعليق:**

تعتبر نسبة مساهمة البنك ( 70 % ) اختيارية من طرف المستثمر وحسب امكانياته الخاصة ومن جهة أخرى تكون مساهمة الشركة لا تتعدى 49 % من متبقي كلفة الاستثمار بمساهمة البنك، كما هو موضح في الجدول أعلاه.

- التمويل الثنائي والذي يكون فيه المستثمر و الشركة فقط.

جدول رقم ( 7) يمثل التمويل الثنائي في مؤسسة ناشئة

| أطراف التمويل | النسب | المبالغ |
|---|---|---|
| **شركة FINALEP** | **%49** | **490 000** |
| **المستثمر** | **%51** | **510 000** |
| **المجموع** | | **1 000 000** |

المصدر: [ من اعداد الطالبتين ]

حيث أن:

1) نسبة مساهمة شركة FINALEP = كلفة المشروع x نسبة مساهمة الشركة

$1000000 \times 49\% =$ 490000 دج

2) نسبة مساهمة المستثمر = كلفة المشروع x نسبة مساهمة المستثمر

$1000000 \times 51\% =$ 510000 دج

**التعليق:**

تعتبر مساهمة الشركة FINALEP اختيارية من طرف المستثمر علما ان هذه الشركة لها قيود تتعلق بتحديد نسب مساهمتها والتي لا تتعدى 49% و للمستثمر الحرية في تحديد النسبة حسب امكانياته الخاصة.

**خلاصة الفصل:**

لقد آل النشاط القائم بين المؤسسات الاوروبية والبنوك الجزائرية الى عقد اتفاق الذي ادى الى انشاء الشركة المالية الجزائرية الاوروبية للمساهمة سنة 1991 في شكل شركة مساهمة كان هدفها الاساسي مساعدة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمؤسسات الناشئة والاقتصادية، تعتبر شركة FINALEP عميدة شركات رأس المال المخاطر في الجزائر حيث لها مجموعة من المشاريع منها من قد تم انشائها وأخرى قيد الانشاء، لا تخص تدخلات FINALEP قطاع معين بحد ذاته، بل إنها تعطي الاولوية للمشاريع التي لها آثار وانعكاسات أكيدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وكذا المشاريع التي تساهم في خلق مناصب الشغل والمنتجة للسلع والخدمات موجهة للتصدير ما يعود بالعملة الصعبة، كما ان FINALEP منخرطة في اطار عدة برامج تنموية تابعة للاتحاد الاوروبي بالجزائر.

شركة FINALEP في العديد من التظاهرات التي حدثت في المغرب العربي في اطار الوحدة الاوروبية من جهة اخرى جعلت من نفسها اداة وصل بين المؤسسات الاوروبية الجزائرية من اجل دعم الهيكلة المالية للمشاريع حيث تهدف الى اقامة قاعدة من المعطيات والاتصالات المثمرة بين المتعاملين الجزائريين الاوروبيين.

# خاتمة

**خاتمة**

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول، حيث أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني، إذ أنها تساهم من الناحية الاقتصادية في تحقيق التنمية بينما من الناحية الاجتماعية تؤدي إلى التقليص من حدة البطالة، وبالرغم من الايجابيات التي تتمتع بها المؤسسات الناشئة إلا أنها معرضة أيضا لمشاكل وعوائق كثيرة على مختلف المستويات لذلك فهي تحتاج بشكل دائم إلى المتابعة والرعاية في مختلف مراحل إنشائها ولهذا تتدخل معظم الدول بوضع هيئات لدعم هذه المؤسسات في مختلف جوانبها، الى جانب ذلك مشكلة التمويل التي أصبحت الشبح والحاجز الذي يعيق تطورها من مرحلة الانشاء الى التوسع، وهذا ما يدفع بالمؤسسات الى البحث عن تمويل خارجي، فعملية التمويل تعتبر حجر الاساس للقيام بأي مشروع استثماري، حيث أنه يلعب دورا أساسيا في مختلف المراحل الانتاجية التي تمر بها المؤسسة، إضافة الى هذا فهناك عدة بدائل تمويلية مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات نذكر منها التمويل عن طريق رأس المال المخاطر والذي يساهم في التخفيف من حدة المشكل التمويلي الذي تعاني منه المؤسسات، ونظرا للمزايا التي تتمتع بها هذه الطريقة.

والتجربة الجزائرية في التمويل بواسطة هذه التقنية لا تزال حديثة نوعا ما الا انها تتطور والدليل على ذلك شركة FINALEP.

ايضا من بين البدائل التمويلية نذكر التمويل الاسلامي والذي يعمل على اساس الجمع بين عنصر العمل وعنصر راس المال، هذا التمويل يعتبر افضل بديل لتمويل هذه المؤسسات نظرا لخصوصياتها من جهة وكون النظام البنكي الاسلامي اكثر استقرارا ومرونة باعتباره يتطرق لأنواع مختلفة من التمويل تتناسب مع مختلف القطاعات الاقتصادية.

**أولا- مناقشة الفرضيات**

**1- الفرضية الأولى : نعم توجد عدة خصائص تميز المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات**

لكل مؤسسة مميزات وخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى وكذا الحال مع المؤسسات الناشئة والتي تعتبر من المؤسسات الحديثة الشابة لأن معظم مؤسسيها شبان كما أنها تتميز بالإبداع والابتكار، و بدرجة عالية من المخاطرة وهذا ما يجعلها تعمل بشكل دائم للتقليل منها، أيضا تختلف عن غيرها في أنها لا تعتمد على بعد واحد فقط بل ترتكز على كل الأقسام المتعلقة بنشاطها، وسرعة اتخاد القرار وقلة التدرج الوظيفي، عدد العمال مما يساهم في سرعة انتقال المعلومة ومعالجة المشاكل المطروحة و مرونتها وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات التي تحدث في محيطها، ربحية عالية نظرا لصغر حجمها كل هذا يساهم في تحقيق التنمية المحلية والوطنية.

**2- الفرضية الثانية : نعم توجد هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**

لا توجد مؤسسة ناجحة كونت نفسها بنفسها بل توجد ورائها مؤسسات أخرى وهياكل تدعمها للوصول الى أهدافها المسطرة كما هو الحال مع المؤسسات الناشئة، والتي بدورها تحتاج الى من يدعمها ويتابعها في نشاطاتها مرحلة بمرحلة خاصة في المراحل الأولية من نشأتها، ومن بين الهياكل التي قامت بدعم المؤسسات الناشئة نذكر الحاضنات والتي تساعد صاحب المشروع على تحقيق واثبات امكانيتها في المدى البعيد ومرافقتهم الى غاية انشاء المؤسسة، أيضا دار المقاولاتية والتي تساهم في تطوير ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة أصحاب المشاريع، المشاتل والتي تقوم بالاستقبال والإيواء والدعم لفترات زمنية محدودة للشركات الناشئة والقيام بإيجار المحلات، وتقديم الارشادات الخاصة، بالإضافة الى شركات رأس المال المخاطر الأربعة، اثنين FINALEP و SOFINANCE لهم دور رائد في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة.

**3- الفرضية الثالثة : نعم تواجه المؤسسات الناشئة عراقيل تمويلية في الجزائر**

تعد مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر، ذلك أن نشاطاتها محدودة ومواردها الذاتية غير كافية للوفاء بمتطلبات الانشاء والتأسيس والعمليات الأخرى، وهذا ما ينعكس على معاملات المؤسسات الناشئة، مما يجعلها مضطرة الى اللجوء الى سياسات تمويلية بديلة ومتنوعة حيث يظل التمويل البنكي هو المصدر المألوف للحصول على وسائل التمويل، الا ان المؤسسات الناشئة لا تيسر لها تدبير احتياجاتها من البنوك والمؤسسات المالية بسبب عدم ملائمة معايير الاقراض للمؤسسات الناشئة ( عدم امتلاكها للضمانات التي يتعين تقديمها مقابل الحصول على القرض ضعف هيكلها، عدم انتظام السجلات المحاسبية، وارتفاع درجة المخاطرة)، وعليه تبقى اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين معوقات مؤسسات التمويل ومتطلبات الاحتياجات التمويلية.

**4- الفرضية الرابعة**

تعتبر شركات رأس المال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة من اهم وسائل التدعيم المالي والفني للمؤسسات الناشئة لما تتميز به هذه الشركات للقدرة على التعامل مع المخاطر، حيث يمثل دعم المؤسسات الناشئة المجال الطبيعي في نشاط شركات رأس المال المخاطر، و التي تقوم بتغطية الحاجات التمويلية للمؤسسات الناشئة بدون ان تتطلب ضمانات، لكن يبقى رأس المال المخاطر في الجزائر محدودا وذلك لوجود اربع شركات فقط ( Finalep, Sofinance, El Djazair Istithmar وصندوق Asicom ) بالرغم من النتائج الإيجابية التي يحققها.

ومؤسسة FINALEP مؤسسة تمويلية اذ تدعم الشركات الناشئة عن طريق الشراكة، بمعنى آخر انها تساهم بنسبة مطلوبة من اصحاب المؤسسات ( المستثمرين) و قد خصصت نسبة 46% من مواردها المالية، على عكس البنوك التي تمنح القروض فقط بدون مخاطر.

## ثانيا- النتائج النظرية والتطبيقية

- المؤسسات الناشئة هي مشروع تجاري جديد بارز يهدف الى تطوير نموذج عمل قابل للتطبيق لتلبية حاجة السوق أو مشكلة معينة لدى العملاء.
- المؤسسات الناشئة أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتشجيع الشباب القادر على الابداع والابتكار بإنشاء مثل هذه المؤسسات.
- التمويل هو الطريقة اللازمة التي تقدم بها الاموال للمؤسسة المستثمرة من أجل إنجاز المشروع وفقا للمقاييس والشروط المتفق عليها.
- تتعدد وتختلف أسباب تعثر الشركات الناشئة وأبرزها نقص الخبرة والإلمام بالمشروع، وضعف التمويل وتوفير السيولة.
- ساهمت شركة FINALEP في ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة في الولايات المعنية بها رغم وجود بعض العراقيل التي تعيقها في عملية النمو.
- المؤسسات الناشئة ستساعد و بشكل كبير في حل مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات و هذا من خلال الاستثمارات الخالقة للثروة التي انشأتها هاته المؤسسات.
- تعتبر هياكل دعم المؤسسات الناشئة من الأساسيات الفعالة في نمو وتطور هذه المؤسسات.

## ثالثا- التوصيات

- تشجيع الدولة على اقامة رأسمال المخاطر وذلك بمنحها الامتيازات المالية والجائية لتساهم في توفير التمويل اللازم مع الرفع من مساهماتها للمؤسسات الناشئة وتساهم بذلك في تطوير السوق المالي عن طريق ادخال مؤسسات اخرى في البورصة بعد انسحاب شركات راس المال المخاطر منها.
- دعم انشاء حاضنات الاعمال وتشجيعها كونها من افضل وسائل دعم المؤسسات الناشئة.
- تقديم التمويل للمؤسسات الناشئة في مرحلة ما قبل الانشاء ومرحلة الانشاء، كإضافة مهام اخرى لصناديق وكالات تدعم الشباب كالوكالة الوطنية لدعم الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على الطالب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- العمل على ترسيخ ثقافة الاستثمار لدى الشباب الجامعي لكي لا يعتمدوا فقط على الوظيفة العمومية وذلك روح المقاولاتية وحب المخاطرة وتشجيع الافكار الابداعية.
- ترقية الصيغ التمويلية الاسلامية لأن الكثير من أصحاب المؤسسات لا يحبون التعامل بالصيغ الربوية.
- ضرورة مشاركة شركات رأس المال المخاطر كشركة FINALEP في تمويل المؤسسات الناشئة باعتبارها الشركات التي تحقق المردودية المالية العالية مقارنة مع المؤسسات الاقراض التقليدية.

**رابعا– أفاق الدراسة**

- البحث في امكانية وضع بطاقة اقتصادية لميادين وفرص الاستثمار لأجل تشجيع انشاء المؤسسات الناشئة.
- اقتراح دراسة آلية أو جهاز التمويل خاص بتمويل المؤسسات الناشئة.
- البحث في الفروق الرئيسية بين المؤسسة الناشئة وباقي أنواع المؤسسات ( الصغيرة، المتوسطة...).
- توسيع البحث في مجال وضع مخطط أو نموذج الأعمال خاص بالمؤسسة الناشئة.
- دراسة مقارنة بين الأثار الاقتصادية على المستوى الكلي من المؤسسة الناشئة والمؤسسات الأخرى ( الدخل القومي، الموازين التجارية...).
- الحث عن بحث استراتيجية خاصة بضبط خطط الأعمال بالشكل المرن الذي يتناسب مع الشح التمويلي الذي تمر به المؤسسات الناشئة.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

**أولا: الكتب:**


**1-** حمزة الشيخي، ابراهيم الجزراوي، **الدار المالية الحديثة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1 1998.

**2-** عبد الباسط وفا، **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة**، دار النهضة، القاهرة،2001.

**3-** محمد ابراهيم عبيدات، **أساسيات الادارة المالية**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997.

**4-** مندر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي**، البنك الاسلامي للتنمية، بحث تحليلي رقم 13 1998.

**5-** هيثم صاحب عجام، **نظرية التمويل**، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2001.


**ثانيا- المقالات والكتب الجماعية:**


**7-** بوالريحان فاروق وآخرون " **دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر- حالة الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة**". مقال منشور في اطار الملتقى الجماعي الدولي بعنوان اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل 2021.

**8-** بوزرب خير الدين ،خوالد أبو بكر ،**تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول** - دراسة تحليلية- مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ،جامعة جيجل،2021.

**9-** الرميدي بسام سمير، طلحي فاطمة الزهراء ،**حاضنات الأعمال ،اطار مفاهيمي** ، مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان "حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة" جامعة 20 أوت 1995،سكيكدة،2020.

**10-** سلطان كريمة ،سعد قرمش ،"**مساعدة حاضنات الأعمال في تعزيز الابداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة** " حاضنات مركز الابداع التكنولوجي وريادة الأعمال المصري TIEC نموذجا ،مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة ،جامعة 20أوت 1955،سكيكدة،2020.

**11-** عفاف لومايزية، "**حاضنات الأعمال كألية مستحدثة لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**"، مع الاشارة الى بعض التجارب العلمية، مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان "اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والأساليب المستحدثة، جامعة جيجل،2021.

**12**- عمار عريس، عبد الوهاب بن زاير، " **مشاكل التمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة والآليات والبدائل التمويلية الكفيلة لمواجهتها**"، مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي" اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين الأساليب التقليدية والمستحدثة" جامعة جيجل، 2021.

**13**- قشوري انصاف، قشوط الياس، **شركات رأس المال المخاطر كألية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل، 2020.

**14**- مليكة بن علقمة، "**دور التمويل الاسلامي في دعم حاضنات الأعمال** " مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان "حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة "جامعة 20أوت 1955 ،سكيكدة ،2020.

**15**- وليد بولغب، " **الشركات الناشئة وامكانية انجاحها في الجزائر**" مقال منشور في اطار الكتاب الجامعي بعنوان " اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة" جامعة جيجل، 2021.

**16**- الياس حناش، بوفنغور خديجة "**المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التطوير**"- دراسة تحليلية –مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان "اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ، جامعة جيجل،2021.

**ثالثا- المذكرات والرسائل الجامعية:**

**17**- اسماعيل بن راس، **رأس المال المخاطر كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،دراسة حالة شركة فينالب ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة 2013-2014.

**18**- بوخطة رقاني، خمقاني نريمان، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقروض البنكية** – دراسة حالة بعض المؤسسات بورقلة-، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، 2012-2013.

**19**- زواوي فضيلة، "**تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر**- دراسة حالة مؤسسة سونالغاز-" مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في علوم التسيير فرع مالية المؤسسة، 2008-2009.

**20**- سبتي محمد، **فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة** ، دراسة حالة المالية الأوربية للمساهمة ، مذكرة ماجيستر ، جامعة قسنطينة ، 2008-2009.

**21**- عبد الله بلعيدي ،**التمويل برأس المال الخاطر مقارنة بنظام التمويل بالمشاركة** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص اقتصاد اسلامي ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2007-2008.

**22**- قشيدة صورية ،**تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ،دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوربية للمساهمة ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2011.

**23**- موقاري حورية ،**حلاق فاطمة ،مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية** ،دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة اليسانس ،جامعة البويرة ،2012-2013.

**24**- مولاي مليكة ،**التمويل البنكي للمشاريع المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الشباب** ،دراسة حالة BNA تيميمون الوكالة 251،جامعة أحمد دراية أدرار ،2016-2017.

**رابعا-المجلات والملتقيات :**

**25**- بوالشعور شريفة ،**دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups** دراسة حالة الجزائر ،مجلة البشائر الاقتصادية المجلد رقمى04 العدد 2 جامعة 20 أوت 1995 ،سكيكدة الجزائر ،2018.

**26**- بودالي ،**مخاطر اشكالية تمويل رأس المال المخاطر للمؤسسات الناشئة في الجزائر** مجلة اقتصاد المال والأعمال ،المجلد05 ، العدد 02، جامعة سيدي بلعباس.2020.

**27**- ضياف علية ، حمانة ،"**رأس المال المخاطر ، اتجاه عالمي لتمويل المؤسسات الناشئة** -حالة الجزائر- مجلة الباحث الاقتصادي ،العدد 05 ،جامعة باجي مختار ، عنابة ،جوان 2016.

**28**- عماد أبو رضوان "**التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة** "ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ،2006.

**29**- فاطمة بلقواسمي ،أحمد بن يوسف ،**أهمية التعلم في تخفيف حدة تعثر الشركات الناشئة startups** في الجزائر -دراسة تحليلية - جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال ،المجلد 02 العدد01 ،2020.

**30**- مجموعة من الباحثين ، **دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية** ،المجلد 12 عدد01 جامعة زيان عاشور الجلفة 24 أكتوبر 2020.

**31**- مصطفى بورنان ،علي صولي ،"**الاستراتيجيات المستحدثة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لانشاء المؤسسات الناشئة )** ،مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد 11،العدد 01 2020.

**خامسا- الوثائق الرسمية والمراسيم التنفيذية :**

**32**- المرسوم التنفيذي رقم 12 المؤرخ في رمضان 1443 الموافق لـ 21 جويلية 2012.

**33**- المرسوم الوزاري المؤرخ في 20 صفر 1442 الموافق ل 8 أكتوبر 2020.

**34**- المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003.

**35**- المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 3 ماي 1998.

**36**- المرسوم التنفيذي رقم 04-91 المؤرخ في 24 مارس 2004.

**37**- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ،مقدمة في مسار انشاء مؤسسة ،طبعة 2020.

**سادسا-المواقع الالكترونية**

**38-** http://thefutureoney.blogspot.com/2009/05/direct .financing .htm 16/05/2021

**39-** blog.mostaql.com /estabish-a-startup/04/05/2021.(23 :00h).

**40-** www.finalep.dz

**41-** www.ahli.com

**42-** www.economicstars.com

**43-** https://www.e3arabi.com

**44-** https://www.milleformations.com

**45**- https://www.mdrscenter.com

**46**- www.compta-213.com/2019/03/les.reserves.html

# الملاحق

# Le contenu du Business Plan à titre indicatif

## I. Présentation de l'entreprise ou du projet :

1. Identification du projet ;
2. présentation du ou des promoteur(s), ou de l'équipe managériale, leur références professionnelles et/ou les partenaires associés au projet et leur apport respectifs ;
3. processus technologique utilisé ou Description de l'activité;
4. Planning de réalisation ;
5. Les moyens humains nécessaires

## II. Etude du marché :

1. Analyse du marché ciblé (Analyse quantitative et qualitative de l'offre et de la demande), notamment la:

1.1. Situation du marché local ;

1.2. Situation du marché international (dans le cas d'exportation) ;

1.3. Situation du marché informel ;

2. Positionnement du produit de la société par rapport au marché.

**III. Structure de l'investissement :** L'évaluation des coûts des investissements matériels et immatériels détails et coût global de l'investissement

### 6-1) Structure du coût de l'Investissement :

a) **Equipements importés :**

| Equipements | | Montant Dev | M | CV DZD | Stade de réalisation |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | réalisé |
| | | | | | |
| | | | | | |
| | | | | | |
| Total Importations | | | | | |

| b) **Equipements et prestation à réaliser localement :** | | |
|---|---|---|
| **Bâtiment & travaux de Génie civil :** | | |
| Terrain | | |
| VRD | | |
| Clôture | | |
| Génie civil et montage charpente | | |
| Logement astreinte | | |
| Bâche à eau + équipts anti-incendie | | |
| **Sous Total** | | |

| | | |
|---|---|---|
| **Equipements spécifiques** | | |
| | | |
| | | |
| **Sous Total** | | |
| **Equipements complémentaires :** | | |
| | | |
| **Sous Total** | | |
| **Equipements de manutention** | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| **Sous Total** | | |
| Besoin en fonds de roulement | | |
| **Total Général** | | |

**IV. Structure de financement :** Le montage financier prévu : répartition entre fonds propres et emprunt bancaire

1) **Structure Financière**

7-1) **Structure actuel du capital :**

| Actionnaires | **Nb Parts** | % | **Montant** |
|---|---|---|---|
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| **TOTAL** | | | |

7-2) **Structure du capital projetée avec l'entrée de nouveaux investisseurs:**

| Actionnaires | **Actions** | **Pourcentage** | **Montant** |
|---|---|---|---|
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| **Total** | | | |

8) **Structure de financement projetée :**

| RUBRIQUES | MONTANT (DZD) | Pourcentage |
|---|---|---|
| **Coût Investissement** | | **100%** |
| **Capital social** | | 57,26% |
| **Crédit bancaire** | | 42,74% |

Le projet est prévu d'être financé, dans sa globalité, par les fonds propres, à hauteur de ……**DA soit ……%.** Le reste, la banque a été sollicitée pour un crédit bancaire de **…… DA** représentant **…….%** du coût de l'investissement destiné à l'acquisition des équipements importés.

## V. Projections financières prévisionnelles :

1. Données d'exploitations prévisionnelles -la projection de l'activité sur un terme prévisionnel de 05 années (au minimum) selon le **modèle SCF**

2. Evolution du cash flow

3. Indices de rentabilités

## VII. Les annexes :

- ✓ Acte de propriété ;
- ✓ Livret foncier ;
- ✓ Concessions ;
- ✓ Contrat de location ;
- ✓ Permis de construire ;
- ✓ Agrément et autorisation d'exercice et/ou études techniques règlementaires relatives au projet (sols, nuisance, impact sur l'environnement, …etc.)- dans le cas des activités réglementées ;
- ✓ Plan d'implantation du site et modalités de suivi technique du projet.
- ✓ Décision d'éligibilité aux avantages ANDI.